

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية
"شركة مساهمة مصرية"
القائمة المالية المستقلة
وكلتا تقرير مراقب الحسابات عليها
عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة فوري لтехнологيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة فوري لтехнологيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - شركة مساهمة مصرية - والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذا القوائم المستقلة للربح او الخسائر والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولية إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالياً من أي تحريرات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسؤولية مراقب الحسابات

تحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتنطلب هذه المعايير تحديد وإداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بشأن القوائم المالية المستقلة خالية من أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة إداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحرير الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقب الحسابات في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشآة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل الواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف وليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامتها العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وبالتالي نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعود أساساً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبّر بعدلة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المستقل لشركة "فورى لتقنيات الاتصالات والبنوك والمدفوعات الإلكترونية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وعن أداءها المالي المستقل وتدقّقاتها النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين ولوائح المصريّة ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتقييمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها، وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بذلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعده وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بـدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي ثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في ٢٩ مارس ٢٠٢١

كامل مجدى صالح
س.م.م رقم: ٨٥١

سجل هيئة الرقابة المالية رقم ٦٩
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز

شركة فوري لتكنولوجيا البنك والمدفوعات الإلكترونية

شركة مساهمة مصرية

قائمة المركز المالي المستندة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

إيجار رقم	٢٠٢٠ ٣١ جنية مصرى	٢٠١٩ ٣١ جنية مصرى	الأصول
(٦)	٢٥١٩٩٦٢١٠	٢٣٤٨٤٢١٨٥	الأصول غير المتداولة
(٧)	١٨٧٥٥٤٠٦٦	١٣٩٠١٨٨٢٤	الأصول الثابتة (الصافي)
(٨)	١١٨٨٩٤٨٩	٨٠٩٢٥٣٩	أصول غير ملموسة (الصافي)
(٩)	٩٩١٦١٤٣٣	٦٣٩٤٧٧٦٩	مشروعات تحت التنفيذ
(١٠)	٣٥٤٢٣٣٠	٦٨١٢٢٢٦	استثمارات في شركات تابعة
(١١)	٢٢٥٠٠٠	-	استثمارات في شركات تابعة
(١٥)	١٩٠١٩٥٣١	٦٧٤٢٧٣٥٧٤	استثمارات في مشروعات مشتركة
	٧٧٤٤٦٤٩٥٩		تعرض لأطراف ثالث عاشرة - ضريبة الأجل
			اجمالي الأصول غير المتداولة
			<u>المخزون</u>
(١٢)	٣٢٨٤٠٢٧	١٠٩٣٣٩	عملاء وأوراق قبض
(١٣)	٦٢٣٨١٤٤٩	٢٢٥٣١٩١٦	مدينون وأرصدة ستبنة أخرى
(١٤)	٣٨٥٤٢٦٨٩٠	٣٨٦٩٤١٨٠	دخلات مقدمة للمفهرين
(١٥)	١٢٤٢٥٥٢٣	٢٠٢٣٦٣٢٨	المستحق من أطراف ثالث عاشرة
(١٦)	٣٧٦٠٢٩١٢	١٢٦٦٤٥١٨١	تعرض لأطراف ثالث عاشرة - قصيرة الأجل
(١٧)	٥٥١٧٤٩٢٤٥	٢١٦٢٨٢٥٧٧	أثون الخزانة
	٦١٦٩٨٥٣١٧	٤٢٨٠٤٥٢٠٥	التجارة وأرصدة لدى البنك
	١٦٦٩٤٩٨٦١٧	١٠٦٢٩٣٤٠٠	اجمالي الأصول المتداولة
	٢٤٧٣٩٩٣٥٧٦	١٥٣٨٩٦٤٨٧٤	اجمالي الأصول
			<u>حقوق الملكية والالتزامات</u>
(١٨)	٣٥٣٦٥٢٠٦٠	٣٥٣٦٥٢٠٦٠	حقوق الملكية
(١٩)	٣٧٧٩٩٣١٢	٣٢٤٦٥٠٧٩	رأس المال المصدر والمدفوع
(٢٠)	١٠٠٠٠٠٠	-	احتياطي لتلوبي
	١١٢١٤٩٧٦	١٢٠٣٩١٢٨٥	المتحصل من الأرباح المرحلة لزيادة رأس المال
	١٨٦٥٩٤٥٩٤	١٠٦٦٢٨٤٦٦	الإيراج المحتجزة
	٧٦٠١٨٧٦٨٢	٦٦٣١٩٣٤٩٠	صافي أرباح العام
	١٠١٧٤٦٤١	٨٠٨٣٣٧٩	اجمالي حقوق الملكية
	١٠١٧٤٦٤١	٨٠٨٣٣٧٩	الالتزامات غير المتداولة
			التزامات ضريبية مؤجلة
			اجمالي الالتزامات غير المتداولة
			<u>الالتزامات المتداولة</u>
(٢٠)	٢٢٢٩٨٣٥٥٢	-	بنوك - تمهيلات ائتمانية
(٢١)	٢٠٥٠٢١٤٢	١٨٤٦٢١٤٢	مخصصات
(٢٢)	٢٨٧٧٥٣٦٢	١٦٨١٢٤٢	مودعون وأوراق دفع
(٢٣)	٧٧٠٢٥٣٤١٨	٤٣٧٣٦٨١٥١	المفهرون
(٢٤)	٣٥٣٤٤١٢٨٢	٢١٨٠٩٥٤٨٠	دخلات مقدمة من التجار
(٢٥)	٣٨٩٨٢٥٠٠	٢٣١١٦٤٨٤	تأمينات تجارة الجزرية
(٢٦)	١٠٨٥٥٣١٠٤	٨٤٣٨٩٩٣٣	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(٢٧)	٩٤٢٣٥٦٩٧	٩٤٣٥٧٩٥٣	مستحق إلى طرف ذو علاقة
	٣٥٨٧٤١٤٢	٢٥٠٨٥٩٤٣	ضريبة الدخل
	١٦٧٣٦٠١٢٥٣	٩١٧٣٨٨٤٦	اجمالي الالتزامات المتداولة
	٢٤٧٣٩٩٣٥٧٦	١٥٣٨٩٦٤٨٧٤	اجمالي حقوق الملكية والالتزامات

الإيضاحات المرفقة تشير جزءاً منها للقوائم المالية المستندة وذكرها معها.

المدير التنفيذي للقطاع المالي

أ/ عبدالمجيد حفيظي

N/A

تقدير مراتب الحسابات معرفة

شركة فوري لтехнологيا البنوك والمدفوعات الالكترونية

"شركة مساهمة مصرية"

قائمة الأرباح او الخسائر المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

<u>٢٠١٩ ٣١</u> <u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠٢٠ ٣١</u> <u>جنيه مصرى</u>	<u>إيضاح رقم</u>	
٦٩٣٠٢٨٢٢	٩٠٦٣٦٧٦٦	(٢٧)	إيرادات النشاط
(٣١٥١٧٠٢٩٠)	(٣٩٦٢٤٦١٤٧)	(٣٤٠٢٨)	تكلفة النشاط
٣٧٧٨٦٧٩٤٣	٥١٠١٢١٥١٩		مجمل الربح
(١٦٦١٨٥٧٢٦)	(١٩١٩٦١١٠١)	(٣٤)	مصاريف إدارية و عمومية
(٥١٠٠٠)	(٩٦١٧٤٤)	(٣٥)	بدلات حضور لأعضاء مجلس الإدارة
(١٢٣٠٤٣٥٤٢)	(١٩٢٥٣١٧٥٨)	(٣٦)	مصاريف بيع وتسويق
(١٩٠٤٨٨٥)	(٢٥٢٨٩١٦)	(٣٧)	المشاركة التكافلية لنظام التأمين الصحي الشامل
(١٨٠٠٠٠)	(٢٠٤٠٠٠)	(٣٨)	مخصصات مكونة
-	١٩٦٣٢٥٥٢	(٣٩)	صافي ربح حواجز نفاذ بيع تحت مبادرة البنك المركزي المصري
٥٩٣٢٤٧٥	٤٦٥٢٤٠٢	(٤٠)	أرباح بيع أصول ثابتة
٢٧٦٥٩٦٧	٣٤٥٧٨٧١	(٤١)	إيرادات أخرى
٩٣١٢٢٢٣٢	١٤٧٨٤٤٨٤٥	(٤٢)	الربح التشغيلي
٥٣٤٧٣٨٠٨	٧٧٤٤٥٩٥١	(٤٣)	فوائد دائنة
(١٣٣٠٩٠٩٧)	(١٥٦٥٧٥٨٦)	(٤٤)	مصاريف تمويلية
٦٧٤٣٧٦١	٢٦٢٧١٦٥	(٤٥)	توزيعات أرباح من استثمارات في شركات تابعة
(٣٦٢٦٩٨١)	-	(٤٦)	مصاريف أخرى
(٢٣٣٠٦٥٣)	٦٢٩٦	(٤٧)	خسائر فروق تقييم عملة أجنبية
١٣٤٠٧٣٠٧٠	٢٢٥٩١١٠٩١	(٤٨)	صافي أرباح العام قبل الضرائب
(٢٥٠٨٥٩٤١)	(٤٧٢٢٥٢٢٥)	(٤٩)	ضريبة الدخل الجارية
(٢٣٠٢٤٦٣)	(٢٠٩١٢٦٢)	(٥٠)	ضريبة الدخل الموجلة
١٠٦٣٨٤٦٦٦	١٨٦٥٩٤٥٩٤	(٥١)	صافي أرباح العام بعد الضرائب
٠,١٤	١,٢٤	(٥٢)	تصنيف السهم في أرباح العام

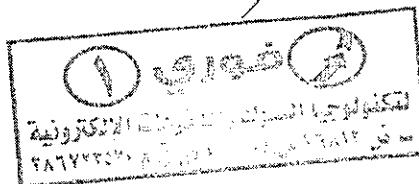
الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متاماً للقواعد المالية المستقلة وتقرأ معها.

٢٠٢٠

رئيس مجلس الإدارة
أ/ سيف الله قطري

العضو المنتدب
أ/ أشرف صبرى

المدير التنفيذي للقطاع المالي
أ/ عبد العميد عفيفي



شركة فوري لتنمية لو جها البنك والمدفوعات الإلكترونية
شركة مساهمة مصرية
قائمة الدخل الشامل المستقلة
 عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

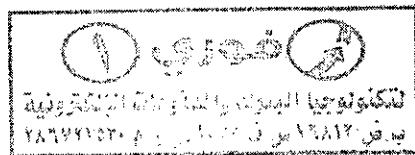
<u>٢٠١٩</u>	<u>٢٠٢٠</u>
<u>جذب مصري</u>	<u>جذب مصري</u>
١٦٧٧٨٤٣٣٣	١٦٧٥٩٦٥٩٦
--	--
--	--
١٦٧٧٨٤٣٣٣	١٦٧٥٩٦٥٩٦

صافي أرباح العام
الدخل الشامل الآخر
اجمالي الدخل الشامل الآخر
اجمالي الدخل الشامل

الإيصالات المرفقة تشير جزءاً متسبباً لقواعد المثلية العشائنة وتقرا معها

العضو المنتدب
/أشرف صبرى

المدير التنفيذى للقطاع المالى
أ/ عبد المجيد عليفى



شركة فوري لاتصالات وجهاز التحكم والمعلومات الالكترونية
شركة مساهمة مصرية
قائمة التدفقات النقدية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩ ٣١ ديسمبر	السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠ ٣١ ديسمبر	ابقام رقم	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
جنيه مصرى	جنيه مصرى		صافي ارباح العام قبل الضريبة
٦٣٤,٧٣٠,٢٠	٦٣٥,٩٢١,٩٦		يتم تسويتها بـ
٦٧,١١٢٧٠	٩٠,١٨٣,٤٧٠	(٣٠)	(ملاك) ويسهل لك العام
٢,٨٠٠,٠٠	٢,٠٤,٠٠٠	(٤٣)	مخصصات مكونة
٢,٣٣,٦٥٣	(٦٢٩)		فرق ترتيب علة اجنبية
(٥,٩٣٢,٤٧٥)	(٤,٩٥٦,٤٠٣)		(ارباح) بيع أصول ثابتة
(٥,٦٦٣,٤٣٤)	-		مخصصات مستدامة
(٥٣,٤٧٣,٨٠٨)	(٧٧,٤٤٥,٩٥١)		فوات دالة
١٣٣,٩,٩٧	١٥,٦٥٧,٥٨٢		مصرفات تمويلية
١٥٩,١١٧,٨٠٧	٢٦١,٢٨٢,٤٩٨		ارباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
			<u>الغيرات في رأس المال العامل</u>
٦١٥٠٢	٦٠٧٥		النص في المخزون
(٣,٩٣٨,٤٨)	(١٠,٢٩٢,١١٩)	(١٢)	(الزيادة) في السلع وأوراق القيض
(٣,٩٠٢,٧٠٦)	(٢٣,٤٨٧,٢٦٩)		(الزيادة) في المدينون والأرصدة البنكية الأخرى
(٧٧,١٢٢٩٣)	١٨٣,٦٠,٥٦٢		النص (الزيادة) في التغيرات المتقدمة للمفوترين
(١١٦,٥٩٨,٢١٦)	(١١٤,٢١٩,٦٥٨)		(الزيادة) في مستحق من أطراف ذات علاقة
(١٣,٢١,١٦٧)	(١٩٩,٩٧٢,٨٦٤)		(الزيادة) في قروض إلى أطراف ذوي علاقة
(٢,٨٩٢,٥٩٨)	١٦,٩٦٢,٩٤٠		الزيادة / (النقص) في المدفوعات وأوراق الدفع
٧٠,٣٢,١٠٨	٣٣٢,٨٨٥,٣٦٧		الزيادة في المفوترين
٨٧,٥٩٧,١٤٢	١٣٥,٣٤٥,٨٠٦		الزيادة في مدخلات مقدمة للتجارة
٤,٥٣٧,٤٨٤	١٥,٨٦٦,١٦		الزيادة في تأمينات تجارة التجزئة
٥٦٣,٢٨١	٢٤,١٦٣,٢٢١		الزيادة في المائتتين والأربعة الدائنة
٥٣,٩٢٣,٤٥٩	(١٢٢,٢٤٦)		(النص) الزيادة في مستحق إلى أطراف ذوي علاقة
-	١٩,٦٣٢,٥٥٢	(٤٧)	صافي مفوضات من هوافر شير تفاصيل تحت م إدارة البنك المركزي المصري
١٢٩,٧٢٣,٤٩٠	٦٣٦,٥٠٧,٨٧٨		ضرائب دخل مدفوعة
(٢١,٢٠,٤٧)	(١٣,٨٥١,٤٥٢)		مفوضات فوائد دائنة
٥٣,٤٧٣,٨٠٨	٦,٧٣٨,٩٣٢		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
١٦١,٥٨٧,٦٧١	٥٨٣,٣٨٦,٤٥٨		
			<u>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار</u>
(٩٧,٦٦٩,٧٧٣)	(١٢٦,٨٦٣,٧٣٨)		(مفوّمات) لشراء أصول ذيّة
(١,٨٣٣,٣٢)	(٣,٧٩٦,٩٥٠)		(مفوّمات) لمشروعات تحت التنفيذ
(٥٦,٢٥٦,٤٠٢)	(٦٦,٣٢٨,٢٠٥)		(مفوّمات) لشراء أصول غير ملموسة
٦,٦٦٦,٥٤٠	٤,٩٨٥,٩٤٣		مخصصات من بيع أصول ثابتة
٧١,٤٧١,٦٢٧	(٦٦,٨٧٦,٠٥٩)		صافي الحركة في ذهب الخزانة - أكثر من ثلاثة شهور
(١٢,٥٩٩,٩٩١)	(٣٥,٢١٣,٦٦٧)		مثلوغات للاستثمار في شركات تابعة
--	(٣,٣٠,٩٧٠)		مثلوغات للاستثمار في شركة تمويلية ومشروعات تحت مشاركة
(٩١,١٥٢,٢١)	(٨٥٤,٣٩٨,٩٨٢)		صافي النقدي (المستخدم في) أنشطة الاستثمار
			توزيعات ارباح مدفوعة
(١٥,٨٦٠,٩٩٨)	(٩٦٠,٠٠٠)		بنك تسهيلات انتقامية
(١٣٣,٩,٩٧)	١٢٢,٩٨٣,٥٥٢		مدفوعات مصرفات تمويلية
(٢٩,١٧١,٠١٥)	(١٥,٦٥٧,٥٨٦)		صافي النقدي (المستخدم في) أنشطة التمويل
٣٦,١٢,١١٢	١٩٧,٧٤٥,٩٦٦		صافي التغير في النقدي وما في حكمها خلال العام
٥٥٩,٤٩٤,٢١٠	٢٦,٧١٣,٣٤٣		النقدي وما في حكمها أول العام
(٢٢,٤٦٥٢)	٥٩٠,٢٦٥,٦٦٨		تغير فرق علة النقدي وما في حكمها
٥٩,٢٩٥,٦٦٨	٦,٣٩٦		النقدي وما في حكمها آخر العام
	٦١٦,٩٨٣,٣٧	(١٧)	

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً مناً للوثيق المالية المستقلة وتقرا معها.

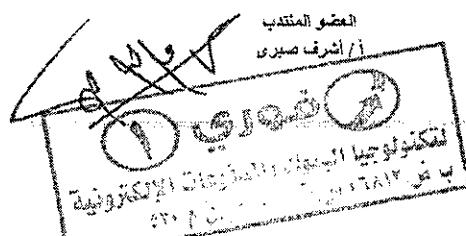
١٧٨

المدير التنفيذي للقطاع المالي

أحمد عبد العليم عفيفي

رئيس مجلس الإدارة

أ/ سيف الله قطري



١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة فوري لเทคโนโลยيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية شركة مساهمة مصرية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانتهه التنفيذية وقيدت بالسجل التجاري برقم ٣٣٢٥٨ في ٢٦ يونيو ٢٠٠٨ و تم تغير رقم السجل التجاري الى رقم ٥٠٨٤٠ في مارس ٢٠١١. هذا وقد أعيد قيد الشركة بالسجل التجاري استشار ٦ اكتوبر برقم ١٣٣٣ بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٨.

غرض الشركة هو تقديم خدمات التشغيل المتخصصة لأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إدارة وتشغيل وصيانة أجهزة معدات وشبكات الحاسوب الآلي والأنظمة الداخلية للبنوك والشبكات والحسابات المركزية، وضع نظم تشغيل الخدمات البنكية من خلال الانترنت والهاتف وتقديم خدمات الدفع الإلكتروني وتناول الوثائق المؤمنة الإلكترونية، تأجير العقارات مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية بشرط استصدار كافة التراخيص الالازمة لممارسة هذه الأنشطة. مدة الشركة خمسة وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ القيد بالسجل التجاري.

تم اعتماد إصدار القوائم المالية المستقلة للشركة في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢١.

٢- إطار العرض

أعدت القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصرى أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.

قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة والتي تم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ ٧ أبريل ٢٠١٩.

وبتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار من رئيس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية التالية : معيار (٤٧) - الأدوات المالية ، معيار (٤٨) - الأوراق من العقود مع العملاء ومعيار (٤٩) - عقود التأجير وذلك للعام المالي الذي يبدأ من أول يناير ٢٠٢١ .
وفيمما يلي أهم هذه التعديلات:

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	تاريخ التطبيق
١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" ، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولتها معيار (٤٧) الجديد وتighbجع نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التخطية وفقاً لاختيار المنشأة. طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تجنب الأصول المالية على أساس قياسها - لاحقاً - إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدى للأصل المالى.	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" ، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولتها معيار (٤٧) الجديد وتighbجع نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التخطية وفقاً لاختيار المنشأة. طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تجنب الأصول المالية على أساس قياسها - لاحقاً - إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدى للأصل المالى.	١- يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" ، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولتها معيار (٤٧) الجديد وتighbجع نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التخطية وفقاً لاختيار المنشأة. طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تجنب الأصول المالية على أساس قياسها - لاحقاً - إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدى للأصل المالى.

<p>تسري هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)</p>	<p>٣- تم استبدال نموذج الخسائر المحقة في قياس الأضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتزعة والذي يتطلب قياس الأضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الأولى لتلك بعض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة.</p> <p>٤- بناء على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩ - معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الأفصحات" 	
<p>يسري المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١، ويسمح بالتطبيق المبكر.</p>	<p>١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها:</p> <ul style="list-style-type: none"> - معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الائتمان" المعدل ٢٠١٥ - معيار الامتحانة المصرية رقم (١١) "الإيراد المعدل ٢٠١٥ <p>٢- تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالإيراد بدلاً من نموذج المنافع والمخاطر.</p> <p>٣- يتم الاعتراف بالتكليفات الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة.</p> <p>٤- يتطلب المعيار أن يتوافر للعقد مضمون تجاري لكي يتم الاعتراف بالإيراد.</p> <p>٥- التوسيع في متطلبات الأفصحات والعرض.</p>	<p>معيار محاسبة مصرى جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"</p>
<p>يسري المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" في نفس التوقيت.</p> <p>بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسري المعيار رقم (٤٩) على عقود التأجير التي كانت تخضع</p>	<p>١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" ٢٠١٥ ويلغيها.</p> <p>٢- يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لنفعات الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة ، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.</p>	<p>معيار محاسبة مصرى جديد رقم (٤٩) "عقود التأجير"</p>

<p>لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ – وتعديلاته وكان يتم معالجتها طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتنصع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ ، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون ٩٥ لسنة ٩٥ وصدر قانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.</p>	<p>٣- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود ايجاره بما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٤- بالنسبة للايجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحافظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالى وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوى لصافي الاستثمار في عقد التأجير. ٥- بالنسبة للايجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقد التأجير التشغيلي على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.</p>	
<p>يسري المعيار رقم (٣٨) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.</p>	<p>تم إضافة وتعديل بعض الفرات وذلك لتعديل قواعد المحاسبة عن تعديل وتقليل وتسوية نظام مزايا العاملين.</p>	معايير المحاسبة المصري المعدل رقم (٣٨) "مزايا العاملين"

٢- أسماء إعداد القوائم المالية المستقلة

يتم عرض القوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري حيث أنها عملة التعامل والعرض للشركة. تم إعداد القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية، ووفقاً لمبدأ التكالفة التاريخية فيما عدا ما يتعلق بالأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المستهلكة أو بالتكلفة حسب الأحوال. يتطلب إعداد القوائم المالية المستقلة من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية وقيم الأصول والالتزامات وكذلك الإيرادات والمصروفات الواردة بالقواعد المالية، بالإضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات العرضية.

هذا وقد تم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة ومشروعات مشتركة في القوائم المالية المستقلة المرفقة على أساس التكالفة (مخصوصاً منها الأضمحلال، إن وجد) والتي تتمثل في حصة الشركة المباشرة في الملكية وليس على أساس نتائج الأعمال وصافي أصول الشركات المستثمر فيها. تقدم القوائم المالية المجمعة تفاصلاً أشمل للمركز المالى المجمع ونتائج الأعمال والتغيرات النتية المجمعة للشركة وشركاتها التابعة. ربما تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات. الأحكام المحاسبية الجوهرية والمصادر الرئيسية لتقديرات عدم الناكد. (يرجع للإيضاح رقم ٤).

٤- أهم الافتراضات المحاسبية والمصادر الأساسية لتقديرات غير المؤكدة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية للشركة من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى. إن هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى ذات العلاقة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تتم مراجعة التقديرات المستخدمة في تحديد تلك الافتراضات بصفة مستمرة.

ويتم الاعتراف بالتسوييات الناتجة عن التغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي تم فيها ذلك التغيير في حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك السنة فقط بينما يتم الاعتراف بذلك التسويات خلال السنة التي تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثراً على السنة الحالية والفترات المستقبلية.

٥- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

فيما يلي عرض بأهم السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية المستقلة للشركة:

أ. استثمارات في شركات تابعة

الشركة التابعة هي منشأة تسيطر عليها منشأة أخرى تسمى (الشركة الأم)، و تتحقق السيطرة عندما يحق للشركة عوائد متغيرة من خلال مساهمتها في المنشأة المستثمر فيها و أن تكون عرضة – أو يحق لها – لعوائد متغيرة ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها. وبالتالي فإن الشركة تسيطر على المنشأة المستثمر فيها عندما يكون للشركة جميع ما يلى:

- السلطة على المنشأة المستثمر فيها.

- التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة من خلال مساهمته في المنشأة المستثمر فيه.

- القدرة على استخدام سلطته على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على مبلغ العوائد التي يحصل عليها منها.

على الشركة إعادة تقييم مدى استمرارها في السيطرة على المنشأة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف إلى وجود متغيرات لواحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورة بعالية.

عندما يكون لدى الشركة أقل من غالبية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها، فإنها تعتبر أن لها سلطه على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت كافية لإعطاءها القوة المباشرة منفردة علي توجيه الانشطه المرتبطة بالاستشار. وتأخذ الشركة في اعتبارها جميع الواقعه والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كانت حقوق التصويت الخاصة بالشركة في استثمار ما كافية لمنحها السلطة بما في ذلك:

• حقوق التصويت التي تحافظ بها الشركة بالنسبة لحقوق التصويت الأخرى.

• حقوق التصويت المحتلة التي تحافظ بها الشركة أو أصحاب حقوق التصويت الآخرين أو الأطراف الأخرى.

• الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى و

• أي حقائق وظروف أخرى قد تشير إلى أن الشركة لديها أو ليس لديها القدرة الحالية على توجيه الانشطه ذات الصلة في الوقت الذي يجب أن تتخذ فيه القرارات ، بما في ذلك حقوق التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

ب. استثمارات في شركات شقيقة

الشركة الشقيقة هي منشأة تمتلك الشركه بنفوذ مؤثر عليها ، ولا تمثل مشروع مشترك ، من خلال المشاركة في القرارات والسياسات التشغيلية للشركة المستثمر فيها .

ويتم المحاسبة عن الإستثمارات في شركات شقيقة باستخدام طريقة التكلفة. أما بالنسبة للاستثمارات التي يتم تبويبها كاستثمارات غير متداولة محققت بها بغرض البيع فيتم تقييمها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوصاً منها التكاليف الازمة للبيع أيهما أقل ولا تتبع الشركة طريقة حقوق الملكية في المحاسبة عن استثماراتها في الشركات الشقيقة في القوائم المالية المستقلة المرفقة تطبيقاً للفقرة (١٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٨).

على أنه في حالة ظهور بعض الدلائل والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر اضمحلال في قيمة الإستثمارات في شركات شقيقة في تاريخ القوائم المالية فيتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الإستثمارات إلى قيمتها الإستردادية وتدرج خسائر الإضمحلال الناتجة فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

ج. استثمارات في مشروعات مشتركة

المشروع المشترك هو منشأة تمتلك الشركة بسيطرة مشتركة عليها مع طرف أو أطراف أخرى بموجب إتفاق تعادلى للقيام بشاطء اقتصادى يمثل موضوع السيطرة المشتركة.

يتم المحاسبة عن الإستثمارات في مشروعات مشتركة بالتكلفة إلا إذا تم تبويبها كاستثمارات غير متداولة محتفظ بها بعرض البيع فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوصاً منها التكاليف اللازمة للبيع أيهما أقل، على أنه في حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر إضمحلال في قيمة الإستثمارات في مشروعات مشتركة في تاريخ القوائم المالية فيتم تخفيض القيمة الدفترية لثلك الإستثمارات إلى قيمتها الإسترادية وتدرج خسائر الإضمحلال الناتجة فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

د. ترجمة العملات الأجنبية

تمسك الشركة حساباتها بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية خلال العام على أساس سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة، ويتم إعادة تقدير أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في نهاية كل سنة مالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ.

تم ترجمة البند ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتي استخدمت القيمة العادلة في قياسها باستخدام أسعار الصرف التي كانت سائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. أما بالنسبة للبند ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتي استخدمت التكلفة التاريخية في قياسها فلا يعاد ترجمتها.

وتدرج أرباح وخسائر الترجمة بقائمة الدخل المستقلة عن السنة المالية التي نشأت فيها فيما عدا الفروق الناتجة عن ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقدرة بالقيمة العادلة حيث يتم إدراج فروق الترجمة الخاصة بها ضمن التغيرات في قيمتها العادلة.

هـ. الأصول الثابتة وإهلاكتها

تظهر كافة بند الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي المستقلة بكلفتها التاريخية مخصوصاً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر المجمعة الناتجة عن الإضمحلال في قيمتها إن وجدت فيما عدا الأراضي والتي تظهر بالتكلفة، وتتضمن تكلفة الأصل الثابت كافة النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء الأصل.

ويتم إضافة النفقات اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها بشكل منفصل -حسب الحال- فقط عندما يكون من المحتمل أن يتحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للشركة ويمكن قياس تكلفة الاقتناء الخاصة بهذا البند بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم تحويل مصروفات الإصلاح والصيانة بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة عن السنة المالية التي تم تحمل تلك المصروفات خلالها.

تحدد الأرباح وخسائر الناشئة عن استبعاد الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافي عائد الاستبعاد والقيمة الدفترية لثلك الأصول ويتم إدراجها بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة.

ويبدأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام في الأغراض التي أنشئت من أجلها طبقاً لنفس الأسس المتبعة في إهلاك الأصول الثابتة الأخرى.

ويتم إهلاك تكلفة الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لها كما يلي:

العمر الإنتاجي المقدر (بالسنة)

بيان الأصل

مباني	٤٠
شبكات وسيرفات	٤
ماكينات نقاط البيع	٤-١
حسابات آلية	٤-٢
آلات ومعدات مكتبية	٥-٤
تحسينات في أماكن مؤجرة*	٥-٣
سيارات	٥
أدوات ومعدات سوبر فوري	٣
فروع فوري	٣

* يتم تحديد العمر التقديرى للأصل و المستخدم كأساس لحساب الإهلاك على أساس فترة العمر الإنتاجي أو على أساس فترة عقد الإيجار أيهما أقل.

و. الأصول غير الملموسة

يتم إثبات الأصول غير الملموسة المقتناء بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الاستهلاك ومجمع خسائر الأض محلل. الاستهلاك يتم حسابه وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية الافتراضية للأصول غير الملموسة.

يتم مراجعة مدى ملائمة الأعمار الإنتاجية الافتراضية للأصول نهاية كل سنة مالية مع الأخذ في الاعتبار أثر التغيرات في الأعمار الإنتاجية الافتراضية التي تم المحاسبة عليها سابقاً.

تراخيص البرامج

يتم إثبات رخص برامج الحاسوب الآلي المقتناء بالتكلفة التاريخية مخصوصاً منها مجمع الاستهلاك.

الاستهلاك يتم حسابه وفقاً لطريقة القسط الثابت وتوزيع تكلفه تراخيص البرامج على مدار الأعمار الإنتاجية الافتراضية لها والتي عادة ما تكون على فترة (١٠) سنوات.

البرامج

يتم رسملة برامج الحاسوب الآلي المقتناء على أساس التكاليف المكتسبة للحصول عليها واستخدامها ويتم استهلاك هذه التكاليف وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية الافتراضية لهذه البرامج والتي عادة ما تكون على فترة من ٤ - ١٠ سنوات.

ز. الاعتراف وقياس الإيرادات

التطبيقات المباعة

تقاس قيمة الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للمنشأة.

يتم الاعتراف بالإيراد من التطبيقات المباعة بقائمة الارباح او الخسائر المستقلة عند انتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية التطبيقات إلى المشتري وأن يتوافر توقيع كاف عن تدفق المقابل وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستحملها المنشأة بشكل دقيق ولا تتحقق المنشأة بحق التدخل الإداري المستمر على التطبيقات المباعة ويمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق.

الخدمات

يعترف بالإيراد الخاص بالخدمات المقدمة كما يلى:

إيراد خدمات المعاملات

يعترف بالإيراد طبقاً لمبدأ الاستحقاق وذلك عند اتمام عملية التحصيل والسداد لأنواع الخدمات المختلفة التي تقدمها الشركة مثل شحن الرصيد وسداد الفواتير المختلفة وخدمات تحصيل الأموال إلخ.

إيراد الاشتراكات

يتم الاعتراف بإيراد الاشتراكات بقائمة الارباح او الخسائر طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

إيراد الفوائد

تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة المطبق على مدار الفترة حتى تاريخ الاستحقاق.

إيراد الاستثمار

تثبت إيرادات توزيعات الاستثمار عند صدور الحق لمساهمي الشركة في استلام تلك التوزيعات.

ج. تكاليف النشاط

تضمن تكاليف المبيعات تكلفة رسوم التحصيل لصالح قنوات السداد المتعددة التي تم عمليات الدفع من خلالها وتشمل (تجار التجزئة والبنوك والبريد المصري والعديد من الجهات الأخرى) وذلك وفقاً للعقود المبرمة مع كل طرف على حده وأيضاً تكاليف تحصيل الأموال وكذا التطبيقات المباعة والمستهلكات من الموارد.

يتم تحصيل تكاليف المبيعات بنصيب المعاملة من الاملاكات والاستهلاكات المباشرة وفقاً لنصيب المعاملة على أساس الطاقة العادلة المقررة للمعاملات. في حالة عدم الوصول للطاقة العادلة المقدمة للمعاملات يتم تحصيل الفرق على الاملاكات والاستهلاكات ضمن بند المصروفات الإدارية والعمومية.

ط. المخزون

يتم تقدير المخزون في تاريخ القوائم المالية المستقلة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، وتمثل التكلفة في قيمة فواتير المشتريات، أما صافي القيمة البيعية فتمثل في السعر التقديرى للبيع مخصوصاً منه التكاليف التقديرية للإتمام والتكاليف المتعلقة بالبيع والتوزيع.

ي. الضرائب

تتمثل الأصول والالتزامات الضريبية الموجلة في الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والالتزامات طبقاً للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصري ولاته التنفيذية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية المستقلة.

تتمثل ضريبة الدخل عن السنة في كل من الضريبة الجارية وكذا الضريبة الموجلة.

يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبي المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية المستقلة بينما يتم تحديد قيمة الضريبة الموجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقع تطبيقها في الفترة التي سيتم خلالها تسوية الالتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية في تاريخ القوائم المالية المستقلة.

ويتم إثبات الضريبة الموجلة كمصرف أو إيراد بقائمة الربح أو الخسائر المستقلة باستثناء تلك المتعلقة ببنود ثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية المستقلة فتعالج الضريبة الموجلة هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية المستقلة إلا إذا تم رد هذه البنود التي أدرجت بحقوق الملكية المستقلة إلى الوعاء الضريبي طبقاً لأحكام قوانين الضرائب المحلية عند إعداد الإقرار الضريبي واحتساب الضريبة الجارية للعام نفسي هذه الحالة يتم الاعتراف بالضريبة الموجلة المتعلقة بتلك البنود بقائمة الربح أو الخسائر المستقلة.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بالالتزامات الضريبية الموجلة لكل الفروق المؤقتة الخاصة للضريبة بينما يتم الاعتراف بالأصول الضريبية الموجلة لكل الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً إلى الحد الذي يتوافق عنده احتمال قوى بامكانية تحقق أرباح ضريبية كافية في المستقبل تسمح باستخدام تلك الأصول. ولا يتم الاعتراف بتلك الأصول والالتزامات إذا ما كان الفرق المؤقت ناتجاً عن شهرة أو عن الاعتراف الأولي بأصول والالتزامات أخرى (بخلاف تلك التي تنشأ عن تجميع الأعمال) نتيجة إحدى المعاملات التي لم يكن لها تأثير على أي من الربح الضريبي أو المحاسبي.

ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية الموجلة في تاريخ إعداد القوائم المالية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي الموجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي الموجل أو جزء منه.

هذا وستستخدم طريقة الميزانية لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية الموجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات غير المتداولة.

ك. الاحتياطي القانوني

طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وللنظام الأساسي للشركة فإن ٥٪ على الأقل من صافي الربح السنوي يجب تحويلها إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ٥٪ من رأس المال المصدر توقف الشركة بعدها عن تكون احتياطي إلا إذا نقص الاحتياطي عن ٥٪ من رأس المال المصدر وهو غير قابل للتوزيع، ويتبع على الشركة العودة إلى اقتطاع الاحتياطي القانوني متى انخفض رصيده عن ٥٪ من رأس المال المصدر.

لـ. النقدية وما في حكمها

تشمل النقدية وما في حكمها النقدية بالخزينة وأرصدة البنوك وودائع تحت الطلب قصيرة الأجل والقابلة للتحويل إلى قيم نقدية محددة خلال فترة ثلاثة أشهر وأندون الخزانة التي لا تزيد فترة استحقاقها عن ثلاثة أشهر.

مـ. المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما ينشأ على الشركة التزام حالي (قانوني أو حكمي) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الالتزام تدفق خارج من الشركة في صورة موارد تتضمن منافع اقتصادية وأن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الالتزامات مرحلة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الالتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتوفرة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ القوانين المالية المستقلة إذا ما أخذ في الاعتبار المخاطر وظروف عدم الثابث المحطة بذلك الالتزام، وعندما يتم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات، وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تزداد في كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقد الناتجة عن مضي الفترة، ويتم إثبات هذه الزيادة في المخصص ضمن المصاريف التمويلية بقائمة الربح أو الخسائر المستقلة.

نـ. قائمة التدفقات النقدية المستقلة

تم إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقلة باستخدام الطريقة غير المباشرة ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقلة يتكون بند النقدية وما في حكمها من نقدية بالخزينة والحسابات الجارية وودائع لدى البنوك وأندون الخزانة استحقاق (٩٠) يوم فاصل.

سـ. مزايا العاملين قصيرة الأجل

مزايا العاملين قصيرة الأجل مثل الأجور والمرتبات واشتراكات التأمينات الاجتماعية والإجازات السنوية المدفوعة والمكافآت (إذا استحقت خلال ١٢ شهراً من نهاية الفترة) والمزايا غير النقدية مثل الرعاية الطبية للعاملين الحالين.

طـ. إضمحلال قيمة الأصول

الأصول غير المالية

تقوم الشركة في تاريخ اعداد القوانين المالية بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية بما فيها الأصول الملموسة لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على إحتمال حدوث إضمحلال في قيمتها فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدٍ بغض تحديد خسائر الإضمحلال، فإذا ما تغير تقيير القيمة الاستردادية للأصل تقوم الشركة بتغيير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التي يبعتها الأصل، وتقوم الشركة بتقييم كل إستثمار على حدٍ سواء كان إستثمار في شركة تابعة أو منشأة خاضعة لسيطرة متركة أو شركة شقيقة كوحدة واحدة مولدة للنقد، هذا وتتمثل القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في القيمة العادلة - مخصوصاً منها تكاليف البيع - أو القيمة الإستخدامية أيهما أكبر.

ولأغراض إحتساب القيمة الإستخدامية يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد باستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات، ويعكس هذا المعدل تغيرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتي لم يتمأخذها في الاعتبار عند تقيير التدفقات النقدية المستقبلية المترددة عنه، وإذا كانت القيمة الاستردادية المقدرة للأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الإستردادية، ويتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الربح أو الخسائر، عندما يتم في فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن إضمحلال القيمة والتي أُعترف بها في فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) بما يتناسب مع القيمة الاستردادية التقديرية الجديدة وبشرط أن لا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التي كان من الممكن إثبات الأصل بها لو لم يتم الإعتراف بالخسارة الناتجة عن الإضمحلال في قيمة ذلك الأصل في السنوات السابقة، ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الربح أو الخسائر.

الأصول المالية

تقوم الشركة في تاريخ كل القوانين المالية بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على إحتمال حدوث إضمحلال في قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسائر.

تعرض قيمة الأصول المالية للإضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعي على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للإستثمار قد تأثرت بحسب حدث أو أكثر نشأ في تاريخ لاحق للإعتراف الأولى بهذا الأصل المالي.
وبالتسبة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية والمصنفة كاستثمارات متاحة للبيع فإن الإنخفاض المستمر في القيمة العادلة للورقة المالية عن تكلفتها يعتبر بليلاً موضوعياً على حدوث إضمحلال في قيمتها.
 يتم تغیر خسارة الإضمحلال في قيمة أصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلى لهذا الأصل المالي.

إذا كان قد سبق الإعتراف بخسائر إضمحلال في قيمة أصول مالية مقاسة بطريقة التكلفة المستهلكة ثم إنخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الإضمحلال بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الإعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الإضمحلال بقائمة الدخل ولكن إلى الحد الذي لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للإستثمار في تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التي كان يمكن أن تصعد إليها قيمة الإستثمار لو لم تكن خسائر الإضمحلال قد سبق الإعتراف بها. أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع والتي سبق الإعتراف بخسائر إضمحلال في قيمتها بقائمة الدخل فلا يتم رد الإنخفاض اللاحق في قيمتها بقائمة الأرباح أو الخسائر وإنما يتم الإعتراف بأى زيادة لاحقة في القيمة العادلة لتلك الإستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

ف. الأدوات المالية

الأصول المالية

يتم الإعتراف بالأصول المالية واستبعادها من الدفاتر طبقاً لتاريخ المعاملة حين يخضع شراء أو بيع الأصول المالية لشروط تعاقدية تتطلب تسليم الأصول المالية في إطار زمني محدد طبقاً للسوق، ويتم الإعتراف الأولى بتلك الأصول المالية بالقيمة العادلة مضافة إليها تكلفة المعاملة فيما عدا الأصول المالية التي يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث يتم الإعتراف بها بالقيمة العادلة.

وقد قامت الشركة بتصنيف الأصول المالية في قائمة المركز المالي كما يلى: استثمارات في اذون خزانة، والأرصدة لدى البنك والأرصدة المستحقة على أطراف ذوى علاقة وقروض لشركات شقيقة وبعض البنود ضمن الأرصدة المدينة الأخرى. ويعتمد ذلك التصنيف على طبيعة الأصول المالية والغرض من اقتناصها في تاريخ الإعتراف الأولى.

استثمارات مالية متاحة للبيع

يتم الإعتراف الأولى بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع عند الاكتتاب بالتكلفة والتي تتضمن الأتعاب والعمولات المدفوعة للوكلاء والمستشارين والسماسرة والتجار والضرائب التي تفرضها الجهات التنظيمية والبورصات وضرائب ورسوم نقل ملكية الإستثمار. ويتم القىاس اللاحق لتلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة على أن تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية لحين استبعاد الاستثمارات من دفاتر الشركة ومن ثم تستبعد الأرباح أو الخسائر المجمعة التي سبق الإعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعترف بها فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة وجود أدلة موضوعية على إضمحلال قيمة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع في تاريخ القوائم المالية تستبعد الخسائر المجمعة التي سبق الإعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعترف بها فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم تكن تلك الاستثمارات قد تم استبعادها من الدفاتر.

وتستخدم التكلفة في قياس الاستثمارات المالية في أدوات حقوق الملكية المصنفة كأصول مالية متاحة للبيع في حالة إذا ما كانت تلك الإستثمارات غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية أو لا توجد لها أسعار بسوق نشطة أو لا يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة يمكن الإعتماد عليها.

القروض والمديونيات

القروض والمديونيات هي أصول مالية غير مشتقة ذات تاريخ سداد محدد أو قابل للتحديد وغير متداولة في سوق نشط ويتم قياس القروض والمديونيات (بما في ذلك أرصدة النقدية وحسابات البنك و الودائع لأجل والأرصدة المستحقة من الأطراف ذات العلاقة والعملاء وتأمينات لدى الغير وبعض الأرصدة المدينة الأخرى) بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلة مخصوصاً منها الإضمحلال في قيمة البند، وتحقق إيرادات الفوائد باستخدام معدل الفائدة الفعلى باستثناء الأرصدة قصيرة الأجل عندما يكون الإعتراف بالفائدة غير هام نسبياً.

المشتقات المالية

يتم الاعتراف الأولى بالمشتقات المالية (بالإضافة إلى المشتقات المالية التي يتم المحاسبة عنها بشكل منفصل) بالقيمة العادلة على أن تحمل تكاليف المعاملة ذات العلاقة على قائمة الأرباح أو الخسائر عند تكبدها.

ويتم إدراج التغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة للمشتقات المالية خلال كل فترة مالية في قائمة الأرباح أو الخسائر. قد تنشأ مشتقات مالية ضمنية نتيجة لشروط تعاقدية ترد في بعض الاتفاقيات الأخرى التي قد تدخل الشركة طرفاً فيها سواء فيما يتعلق بأدوات مالية أو غير مالية. فإذا ما نشأت عن شروط تعاقدية مشتقات مالية ضمنية عند ذلك يتم الاعتراف بها بصورة منفصلة عن العقد المن申し لها وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً لمتطلبات المحاسبة عن المشتقات الضمنية وذلك إذا ما كانت تفي بشروط الفصل عن العقود المنشاة وتقسم بنفس الخصائص العامة التي تتميز بها المشتقة المالية المستقلة.

طريقة الفائدة الفعالة

تستخدم طريقة الفائدة الفعالة لحساب التكلفة المستهلكة للأصول المالية التي تمثل أدوات الدين وتوزيع العائد على الفترات المتعلقة بها. ومعدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يتم على أساسه خصم المتطلبات النقدية المستقبلية (والتي تتضمن كافة الاتساع والمدفوعات أو المقيوضات بين أطراف العقد والتي تعتبر جزءاً من معدل الفائدة الفعلى كما تتضمن تكلفة المعاملة وأية علاوات أخرى) وذلك على مدار العمر المقدر للأصول المالية أو أي فترة مناسبة أقل.

ويتم الاعتراف بالعائد على كافة أدوات الدين على أساس الفائدة الفعالة فيما عدا ما هو مبوب منها كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث يدخل العائد عليها ضمن صافي التغير في قيمتها العادلة.

الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية المصدرة بمعرفة الشركة

تبسيب أداة الدين كالتزام أو كحقوق ملكية

يتم تصنيف الأدوات المالية كالتزامات أو حقوق ملكية طبقاً لجوهر تعادات الشركة وذلك في تاريخ إصدار تلك الأدوات.

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية تمثل في أي تعاقدي يعطى الحق في كافة أصول المنشأة بعد خصم كل ما عليها من التزامات. يتم تسجيل أدوات حقوق الملكية التي تصدرها الشركة بقيمة المبالغ المحصلة أو صافي قيمة الأصول المحولة مخصوصاً منها تكاليف الإصدار المرتبطة مباشرةً بالمعاملة.

الالتزامات المالية

قامت الشركة بتبسيب كافة التزاماتها المالية كأرصدة الموردون والأرصدة المستحقة للأطراف ذات العلاقة وأرصدة دائنة أخرى، ويتم الاعتراف الأولى بالالتزامات المالية بالقيمة العادلة (القيمة التي تم استلامها) بعد خصم تكلفة المعاملة على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعال وتوزيع مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به على أساس العائد الفعلى. إن طريقة معدل الفائدة الفعالة هو أسلوب لاحتساب التكلفة المستهلكة للالتزامات المالية وتحميل مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به. ومعدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يتم على أساسه خصم المدفوعات النقدية المستقبلية على مدار العمر المقدر للالتزامات المالية أو أي فترة مناسبة أقل.

ص. عقود التأجير

في مارس ٢٠١٩، صدر المعيار المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير" ليحل محل المعيار المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" وكذلك صدور القانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ لتنظيم نشاط التأجير التمويلي والتخصيم خلال شهر أغسطس ٢٠١٨ ليحل محل القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ لذلك يتعين على الشركة تطبيق المعيار المصري رقم (٤٩) الجديد في بداية عام ٢٠١٩، على العقود الخاصة لأحكام قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والتي تم معالجتها سابقاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية رقم (٢٠) وفقاً للتعميمات الواردة في الكتاب الدوري رقم ١٧١ لسنة ٢٠١٩ الصادر بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٩ فإنه يتعين على شركات التأجير التمويلي والمستأجرين بموجب عقود التأجير التمويلي من الشركات المالية غير المصرفية والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية تطبق معيار عقود التأجير التمويلي في موعد غايته ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩. لذلك يكون التاريخ التطبيق الأولي في ١ يناير ٢٠١٩.

١- عقود الإيجار الخاضعة لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ التي تكون الشركة فيها مستأجر

تقوم الشركة عند نشأة العقد بتقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو يتضمن عقد إيجار. يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار إثبات أصل "حق الانتفاع" والتزام عقد الإيجار، إلا أنه يمكن للشركة عدم تطبيق ذلك سواء لعقود الإيجار قصيرة الأجل (لمدة ١٢ شهر أو أقل) أو عقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذات قيمة منخفضة، وفي هذه الحالة يتم إثبات دفعات الإيجار المرتبطة بذلك الإيجارات باعتبارها مصروفًا أما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر. ويتم تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن نمط المنفعة كمستأجر.

القياس الأولي للتزام عقد الإيجار

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي للشركة.

ت تكون دفعات الإيجار المدرجة في قياس التزام من:

(ا) الدفعات الثابتة ناقصاً أي حواجز إيجار مستحقة الدفع.

(ب) دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، يتم قياسها مبدئياً باستخدام مؤشر أو معدل كما في تاريخ بداية عقد التأجير.

(ج) أي ضمانات قيمة متبقية مقدرة للمؤجر بواسطة المستأجر.

(د) سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متاكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.

(هـ) دفعات غرامات إنهاء عقد التأجير، إذا كانت شروط العقد تعكس ممارسة المستأجر خيار إنهاء.

القياس اللاحق للتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلي:

(ا) زيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار؛

(ب) تخفيض المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس دفعات الإيجار؛

يجب على المستأجر إعادة قياس التزام عقد الإيجار بخصوص دفعات الإيجار المعدلة باستخدام نسبة خصم معدلة، إذا ما كان:

- هناك تغيراً في مدة عقد الإيجار ويجب على المستأجر تحديد دفعات الإيجار المعدلة على أساس مدة عقد الإيجار المعدلة،

- هناك تغيراً في تقييم خيار شراء الأصل محل العقد ويجب على المستأجر تحديد دفعات الإيجار المعدلة لتعكس التغير في المبالغ المستحقة الدفع بموجب خيار الشراء،

- هناك تعديل في عقد الإيجار ولم يتم المحاسبة عنه على أنه عقد إيجار منفصل.

وإذا ما كان هناك تغيراً في دفعات الإيجار المستقبلية ناتجاً من تغير في مؤشر أو معدل مستخدم لتحديد تلك الدفعات أو تغيراً في المبالغ التي يتوقع أن تكون مستحقة الدفع بموجب ضمان القيمة المتبقية، يجب على المستأجر إعادة قياس التزام عقد الإيجار بخصوص دفعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم دون تغير ما لم يكن هناك تغيراً في دفعات الإيجار ناتجاً من تغير في معدلات الفائدة المتغيرة، في هذه الحالة يجب على المستأجر استخدام معدل الخصم المعدل الذي يعكس التغيرات في معدل الفائدة.

القياس الأولي لأصل "حق الانتفاع":

ت تكون تكلفة أصل "حق الانتفاع" من:

(ا) مبلغ القياس الأولي للتزام عقد الإيجار، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب أن يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.

(ب) أي دفعات عقد إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حواجز إيجار مستلمة؛

(ج) أي تكاليف مباشرة أولية متعددة بواسطة المستأجر؛

(د) تدبير للتکاليف التي سينکبدها المستأجر في تکيیک وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لاحکام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التکاليف سینکبدها لإنتحاج المخزون. وينکب المستأجر التزامات تلك التکاليف سواء في تاريخ بدایة عقد التأجير او كنتیجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل، حق الانتفاع

بعد تاريخ بدایة عقد الإيجار يتم قیاس أصل "حق الانتفاع" يتم تطبيق نموذج التکلفة حيث يتم قیاس أصل حق الانتفاع "بالتكلفة":

(أ) مطروحاً منها أي مجموع استهلاك وأي مجموع خسائر هبوط في القيمة؛

(ب) ومعدلة بأي إعادة قیاس لالتزام عقد الإيجار.

- إذا كان عقد الإيجار يحول ملكية الأصل محل العقد إلى المستأجر في نهاية مدة عقد الإيجار أو إذا كانت تکلفة أصل "حق الاستخدام" تعکس أن المستأجر سيمارس خيار الشراء، فيجب على المستأجر استهلاك أصل "حق الاستخدام" من تاريخ بدایة عقد الإيجار حتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل محل العقد. وفيما عدا ذلك يجب على المستأجر استهلاك أصل "حق الاستخدام" من تاريخ بدایة عقد الإيجار إلى نهاية العمر الإنتاجي لأصل "حق الاستخدام" أو نهاية مدة عقد الإيجار أیهما أقرب.

- يجب على المستأجر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول" لتحديد ما إذا كان أصل "حق الاستخدام" قد اضمحلت قيمته، وللحاسبة عن أي خسائر اضمحلال تم تحديدها.

- لا يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل فائدة ارشادي ضمن التزام عقد الإيجار وأصل حق الاستخدام، ويتم الاعتراف بها كمصروف ضمن بند "مصاروفات إدارية" بقائمة الأرباح والخسائر في الفترة التي تضمن الاحداث الناشئة عنها تلك المصاروفات. لا يوجد لدى الشركة حالياً أي من هذه العقود.

- وفي نطاق ما يسمح به المعيار، يمكن للشركة كمستأجر أن تختار حسب فئة الأصل محل العقد عدم فصل المكونات غير الإيجارية عن المكونات الإيجارية، ومن ثم المحاسبة عن كل مكون إيجاري وأي مكونات غير إيجارية مصاحبة باعتبارها مكوناً إيجارياً واحداً، لم تستخدم الشركة هذا الأختيار.

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

إذا لم يستوفي تحويل الأصل من قبل البائع "المستأجر" متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ للمحاسبة عنه باعتباره عملية بيع للأصل، يجب على البائع "المستأجر" الاستمرار بالاعتراف بالأصل المحول ويجب عليه الاعتراف بالالتزام المالي بساوي متحصلات التحويل ويجب عليه المحاسبة عن الالتزام المالي بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧.

ق. المنح الحكومية

يتم إثبات حافز نشر نقاط البيع المقدم من البنك المركزي المصري ضمن قائمة الأرباح والخسائر خلال السنة التي تصبح فيها المنح مؤكدة في ضوء معيار المحاسبة المصري ١٢ المنح الحكومية، وذلك عندما تكون جميع الإجراءات المتعلقة باستحقاق وتحصيل تلك المنح قد تم استيفانها حسب الشروط التي قررها البنك المركزي المصري.

شركة فورني لتصنيع وتجهيز المطبخ والمفروشات الأثاثية - ش.م.م.

عن المسنة والطالبة الافتتحية في ١٤٢٠ جسمبر - ٢٠٢٣

- ١ -

شركة فوري لтехнологيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - ش.م.م.
الإيضاحات المتنمية للقواعد المالية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٧- الأصول غير الملموسة (بالصافي)

<u>الإجمالي</u>	<u>برامج</u>	<u>تراخيص برامج</u>	<u>التكلفة</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٣٧٦٥٥١٧٢	١١٨٢٩٨٧٠٩	١٩٣٥٦٤٦٣	في ١ يناير ٢٠١٩
٥٧٢٥٦٤٠٢	٤١٧١٩٦١٨	١٥٥٣٦٧٨٤	إضافات خلال العام
١٩٤٩١١٥٧٤	١٦٠٠١٨٣٢٧	٣٤٨٩٣٢٤٧	في ١ يناير ٢٠٢٠
٦٦٢٣٨٢٠٥	٦٢٣٦٣٩٨١	٣٩٧٤٢٢٤	إضافات خلال العام
٢٦١٢٤٩٧٧٩	٢٢٢٣٨٢٣٠٨	٣٨٨٦٧٤٧١	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
<u>مجموع الاستهلاك</u>			
٤١١٨١١٨٠	٣٣٩٩٨١٦٠	٧١٨٣٠٢٠	في ١ يناير ٢٠١٩
١٤٧١١٥٧٠	١١٢٩٢٦٨٥	٣٤١٨٨٨٥	استهلاك العام
٥٥٨٩٢٧٥٠	٤٥٢٩٠٨٤٥	١٠٦٠١٩٠٥	في ١ يناير ٢٠٢٠
٢١٨٠٢٩٦٣	١٧٥٢٧٩٣٠	٤٢٧٥٠٣٣	استهلاك العام
٧٧٦٩٥٧١٣	٦٢٨١٨٧٧٥	١٤٨٧٦٩٣٨	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
<u>صافي القيمة الدفترية</u>			
١٨٣٥٥٤٠٦٦	١٥٩٥٦٣٥٣٣	٢٣٩٩٠٥٣٣	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
١٣٩٠١٨٨٢٤	١١٤٧٢٧٤٨٢	٢٤٢٩١٣٤٢	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

تتمثل الأصول غير الملموسة في إجمالي ما تم إيقاعه لتصميم وإنشاء Fawry Technological Platform وفقاً لأحدث التقنيات الفنية ووفقاً (PCI DSS compliance) Payment Card Industry Data Security Standards (PCI DSS)، والذي يضم العديد من التطبيقات والنظم المتراوحة والتي من خلالها تتكامل شبكة فوري مع العملاء في كافة القطاعات والتجار من خلال العديد من أنواع نقاط البيع (POS) وكذلك الهاتف المحمول من خلال تطبيق الأندرويد وأيضاً البنوك؛ وذلك عن طريق البوابات الإلكترونية التي تتكامل فوري من خلالها مع العديد من قنوات الدفع لدى البنك (ATM, Internet Banking, Mobile Banking)، ومن تطبيقات فوري على سبيل المثال EBPP Switch والبوابات الإلكترونية للمدفوعات وتطبيقات محافظ الهاتف المحمول والتطبيقات البنكية للهاتف المحمول (Mobile wallets & Mobile Banking Apps) ونظام إدارة الفواتير وقائم الشحن من لحظة إنشاءها إلى تمام سدادها وتطبيق Source of fund الذي يتم إدارة حسابات التجار من خلاله، وتطوير بوابة اليكترونيه ومنظمه كامله للتجارة الإلكترونية، وتطوير نظم Artificial Intelligence & Data Analytics. وهذا يتضمن الانفاق مقابل اضافة ميزات وأنظمة جديدة، وزيادة القدرات الاستيعابية للتطبيقات.

٨- مشروعات تحت التنفيذ

<u>رصيد آخر المدة</u>	<u>محول لاصول ثابتة</u>	<u>إضافات خلال العام</u>	<u>رصيد أول المدة</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>واصول غير ملموسة</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
٤١٧٠٥٠٥	(٤٢٢٦٠٥٢)	٥٧٢٣٦٢٧	٢٦٧٢٩٣٠
٧٧١٨٩٨٤	(٨٧٤٥٠٩٢)	١١٠٤٤٤٦٧	٥٤١٩٦٠٩
١١٨٨٩٤٨٩	(١٢٩٧١١٤٤)	١٦٧٦٨٠٩٤	٨٠٩٢٥٣٩

٩- استثمارات في شركات تابعة

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٩</u>	<u>٢٠٢٠</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠</u>	<u>نسبة المساهمة</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٤٣ ٣٧٤ ٠٠٠	٤٣ ٣٧٤ ٠٠٠	% ٩٩,٩٩٩	فوري لأنظمة المتكاملة
٤٨٨ ٧٧٦	٤٨٨ ٧٧٦	% ٣٩,١١	فوري دهب للخدمات الإلكترونية
--	٢١٣ ٦٦٧	% ٧٥	فوري جولف - منطقة حرة (الأمارات العربية المتحدة)
٥ ٠٩٩ ٩٩٠	٥ ٠٩٩ ٩٩٠	% ٥٠,٩٩٩	فوري لخدمات شركات السلع الاستهلاكية
١٤ ٩٨٥ ٠٠٠	٤٩ ٩٨٥ ٠٠٠	% ٩٩,٨	فوري للتمويل متناهي الصغر
٦٣ ٩٤٧ ٧٦٦	٩٩ ١٦١ ٤٣٣		

تتمتع الشركة بالسلطه على شركه فوري دهب للخدمات الالكترونيه حيث أن الشركة هي مقدم الخدمات والبنية التحتيه التكنولوجيه والدعم الفنى والتحصيلات التقديمه ، لذا لدى الشركة السيطره الكامله على جميع القرارات المرتبطة بنشاطه الشركة ومن ثم التاثير على العوائد التي يحصل عليها مساهمين شركه فوري دهب للخدمات الالكترونيه.

- خلال ٢٠٢٠ انعقدت عدد اجتماعين جمعية عامة عاديه لشركة دهب للخدمات الالكترونية وقررت توزيع ارباح باجمالي مبلغ ٦٣ ٨٨٥ ٢٢٩ جنيه مصرى وقد بلغت حصة الشركة في تلك التوزيعات مبلغ ٢٤ ٩٨٥ ٥١٣ جنيه مصرى.
- بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠٢٠ قامت الشركة بالأكتتاب في نسبة ١٠٠٪ من إجمالي أسهم الزيادة لشركة فوري للتمويل متناهي الصغر شركة مساهمة مصرية وبالبلغ (٣٥٠ ٠٠٠) سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه مصرى وبالبلغ قدرها ٣٥ ٠٠٠ مليون جنيه مصرى وتم سداد حصة الشركة في زيادة رأس المال بمبلغ ٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠ مليون جنيه مصرى.
- خلال العام قامت الشركة بالاستثمار في شركة فوري جولف - شركة ذات مسؤولية محدودة بمبلغ ٣٩ ٠٠٠ درهم و الذي يمثل ٣٩ حصة بنسبة ٧٥٪ من إجمالي أسهم الشركة.

١٠- استثمارات في شركات شقيقة

<u>٢٠١٩</u> <u>٣١ ديسمبر</u>	<u>٢٠٢٠</u> <u>٣١ ديسمبر</u>	<u>نسبة الملكية</u>	<u>أجمالي عدد</u> <u>أسهم الشركة</u> <u>المستثمر فيها</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>		
٢٢ ٨٠٠ ٠٠٠	٢٢ ٨٠٠ ٠٠٠	% ٣٨	٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠ فوري بلس للخدمات البنكية
٥ ١٢٢ ٢٦٠	١٢ ٤٢٣ ٢٣٠	% ١٦,٩٢	١٤ ٣٩٠ ٩٥٥ شركة Bosta
٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	% ٢٠	١٠ ٠٠٠ تذكرة لتكنولوجيا المعلومات
٢٨ ١٢٢ ٢٦٠	٣٥ ٤٢٣ ٢٣٠		

- تم عرض الاستثمارات في شركات شقيقة في القوائم المالية المستقلة بالتكلفة هذا ويتم ادراج نصيب الشركة في ارباح الشركة الشقيقة بالقوائم المالية المجمعه.

- خلال العام قامت الشركة بالاستثمار في شركة بوسطة بمحليه بمبلغ ٧,٣ مليون جنيه مصرى و الذي يمثل ١٠٣٧ ٩١٥ ١ سهم ليصبح عدد الاسهم الاجمالى الذى تمتلكه الشركة ٢ ٤٣٤ ٧٤٠ سهم/بنسبة ١٦,٩٢٪ من إجمالي أسهم الشركة.

١١- استثمارات في مشروعات مشتركة

<u>٢٠١٩</u> <u>٣١ ديسمبر</u>	<u>٢٠٢٠</u> <u>٣١ ديسمبر</u>		<u>شركة وفرها دوت كوم</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>		
٢ ٢٥٠ ٠٠٠	٢ ٢٥٠ ٠٠٠		
٢ ٢٥٠ ٠٠٠	٢ ٢٥٠ ٠٠٠		

شركة فوري لтехнологيا البنوك والمدفوعات الالكترونية - ش.م.م.
الإيصالات المتنمية للقائم المالية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١٢ - عملاء وأوراق قبض

<u>٢٠١٩ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢٠ دسمبر ٣١</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
٢٢٥٢٢٤٦	٣١٦٩٨٨١٥
٩٥٠٠	١١٢٥٢١٢
٢٢٥٣١٩١٦	٢٢٨٢٤٠٢٧

عملاء - المفوترين
أوراق قبض

١٣ - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

<u>٢٠١٩ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢٠ دسمبر ٣١</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
٣٦٥٠٥٩	٢٦٦٩٢٠
٢٥٢٠٠٧٦	١٥٣٩٩١٩٠
٧٠٦٨١٩٩	٩٤٨٠٢٦٧
٥١٢٧٠٠	٥٦٦٢٠٠
١٩٣٠٥٦٩	١٦٥٤٣٢٦٩
٩١٢٢٤٥٦	١٧٧٧٥٦٠٣
٣٨٨٩٤١٨٠	٦٢٣٨١٤٤٩

دفعات مقدمة (موردين)
إيرادات مستحقة
مصاريف مدفوعة مقدماً
تأمينات لدى الغير
ضرائب خصم وإضافة
أرصدة مدينة أخرى

٤ - المستحو من أطراف ذوى علقة

<u>٢٠١٩ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢٠ دسمبر ٣١</u>	<u>طبيعة التعامل</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٧٣٠٠٩٧٠	--	حساب جاري
٨٥٤٧٥٥	٣٥٥٣٥٨٣	حساب جاري
١١٤٨٥٥٥٣٢	٢٨٧٠٦١	حساب جاري
٣٠٣٥٧٦	٢٢٠٢١١	حساب جاري
٦٠٤٧٤٦	٨٧٤٢٦٤	حساب جاري
٦٩٨٨٧٣	١٢١١١٠٢	حساب جاري
٢٠٢٦٧٧٩	٦٢٧٩٣٠٢	حساب جاري
١٢٦٦٤٥١٨١	١٢٤٤٥٥٢٣	

شركة Bosta
شركة فوري لخدمات شركات السلع الاستهلاكية
شركة فوري للتمويل متاهمي الصغر
شركة وفرها دوت كوم
شركة فوري لوساطة التأمين
شركة تذكرة لтехнологيا المعلومات (شركة شقيقة)
شركة فوري بلس للخدمات البنكية (شركة شقيقة)

٥ - قروض لأطراف ذوى علقة

<u>٢٠١٩ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢٠ دسمبر ٣١</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
٢٧٨١٦٥٧٩	٣٧٦٠٢٩١٢
--	١٩٠١٩٠٥٣١

شركة فوري بلس للخدمات البنكية (شركة شقيقة) - قصيرة الأجل
شركة فوري للتمويل متاهمي الصغر - طويلة الأجل

- بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٨ تم توقيع عقد قرض قصير الأجل مع شركة فوري بلس لخدمات البنك وتم الموافقة عليه من الجمعية العامة العادلة للشركة المنعقدة بذات التاريخ ، والذى تم بموجبه منح الشركة تمويل باجمالى مبلغ ٦١٥٤١٢ جنيه مصرى بفائده سنويه بنسبة تناوح ما بين سعر الاقراض المعلن من البنك المركزي وسعر الاقراض سنويه بسعر الاقراض المعلن من البنك المركزي لمده عام يبدأ من تاريخ العقد.
- بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٨ تم توقيع عقد قرض قصير الأجل مع شركة فوري بلس لخدمات والذى تم بموجبه منح الشركة تمويل باجمالى مبلغ ٩٢٧٥٠٠٠ جنيه مصرى بفائده سنويه بنسبة تناوح ما بين سعر الاقراض المعلن من البنك المركزي وسعر الاقراض المعلن من البنك المركزي بالإضافة الى ٢,٥٪ ، هذا وتم الحصول على هذا القرض حتى خلال عام ٢٠١٩.
- وخلال عام ٢٠١٩ تم منح قرض اخر قصير الأجل من الشركة الى شركة فوري بلس للخدمات البنكية (شركة شقيقة) بمبلغ ٢ مليون جنيه مصرى شهرياً بفائده بسعر الاقراض المعلن من البنك المركزي ويبلغ رصيد القرض ١٤ مليون جنيه مصرى في تاريخ الميزانية.

شركة فوري لاتكتلوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية - ش.م.م.
الإيصالات المتقدمة للقائم المالية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٠ قامت الشركة بالموافقة على تحويل قيمة الالارصدة المدينة المستحقة على شركة فوري للتمويل متناهي الصغر والذي بلغ ١٢٢٨٣٥٧١١ جنيه مصرى في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الى قرض بموجب عقد تمويل لمدة عامان على ان يتم تعلية القرض في نهاية كل شهر بالمحسوبيات الشهرية التي تم تحويلها من الشركة الى شركة فوري للتمويل متناهي الصغر. هذا وقد بلغ رصيد القرض مبلغ ١٩٠٥٣١ جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ واتفق الطرفان على احتساب الفائدة المستحقة شهرياً على أسامن سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي المصرى بدءاً من ١ يناير ٢٠٢٠، حيث بلغت الفائدة المستحقة عن العام الم المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ١١٤٧٩٦١٢ جنيه مصرى.

٦ - أذون الخزانة

<u>٢٠١٩ ديسمبر</u>	<u>٢٠٢٠ ديسمبر</u>	<u>٢٠٢٠ ديسمبر</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
١٦٦٥٥٦٥٣	--	--
٥٣٩٨١٦٦٠	٥٣٨٢٧٧٧ ١٥٠	
		<u>أذون خزانة استحقاق حتى (٩١) يوم</u>
١٢٩٣٦٣٠	--	<u>أذون خزانة استحقاق أكثر من (٩١) يوم</u>
٨٥٥٤٧٧	١٦٨٣٩٩٩٤	
(٥٧٨٨٢٠)	--	<u>العوائد المستحقة أقل من ثلاثة أشهر</u>
(٧٧٥٠٢٨)	(٣٣٦٧٨٩٩)	<u>العوائد المستحقة أكثر من ثلاثة أشهر</u>
٢١٦٢٨٢٥٧٢	٥٥١٧٤٩٤٤٥	
٢٢٣٠٠٠٠٠	٥٩٢٥٠٠٠٠	<u>يضاف:</u>
		<u>الضرائب المستحقة عن العوائد المستحقة أقل من ثلاثة أشهر</u>
		<u>الضرائب المستحقة عن العوائد المستحقة أكثر من ثلاثة أشهر</u>
		<u>الرصيد</u>
		<u>القيمة الإسمية</u>

١٧ - النقدية وأرصدة لدى البنوك

٢٠١٩ دسمبر ٣١	٢٠٢٠ دسمبر ٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٧٢٩٧٥٠	--	نقدية
٢١١٥١٩٦٠	١١٩١٩٠٨٢٣	بنوك حسابات جارية بالعملة المحلية
١٩٩٠٩٢٢	١٨٦٧٤٢٦٥	معاملات قبولي كروت بنكية تحت التسوية
١٤٦٩٦٣٢٨٧	٣٧٦٢٣٩٩٦	نقدية لدى شركات تحصيل أموال
٦٣١٩٧٠٣	٤٨٤٨٤١١	بنوك حسابات جارية بالعملات الأجنبية
١٠٢١٩١٨	٩٠٠٧٤٧٩٥	ودائع لأجل بالعملة المحلية
١٦١٣٧١٠	٧٩٥٧١٠٧	ودائع لأجل بالعملة الأجنبية
٤٢٨٠٤٥٢٥	٦١٦٩٨٥٣٠٧	النقدية وأرصدة لدى البنوك

لاغراض اعداد قائمة التدفقات النقدية تمثل النسبة ، ما في حكمها فيما يلى :

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	النقدية وأرصدة لدى البنوك أذون خزانة - أقل من ثلاثة أشهر
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٤٢٨٠٤٥٢٠٥	٦١٦٩٨٥٣٠٧	
١٦٢٢٢٠٤٦٣	--	
٥٩٠٢٦٥٦٦٨	٦١٦٩٨٥٣٠٧	

١٨ - رأس المال

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصرى كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٦٥٢٠٦٣٥٣ جنيه مصرى موزعاً على ٢٠٦٣٦٥ سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيه مصرى.

بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٩ قررت الجمعية العامة غير العادلة تقسيم السهم الى ٢٠ سهم لتصبح القيمة الاسمية للسهم ٠٥ جنيه مصرى بعد تقسيم السهم، و عدد الأسهم بعد التقسيم ١٢٠٧٣٠٤١٢٠ سهم، وتاريخ التأسيس في السطاع التجارى، بتاريخ ٢٠١٩

شركة فوري لтехнологيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - ش.م.م.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١٩- الاحتياطي القانوني

٢٠١٩ ديسمبر ٣١	٢٠٢٠ ديسمبر ٣١
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٢٨٩٠٥٤٤٦	٣٢٤٦٥٠٧٩
٣٥٥٩٦٢٣	٥٣٣٤٢٢٣
<hr/>	<hr/>
٢٢٤٦٥٠٧٩	٢٧٧٩٩٣١٢

رصيد أول المدة
المحول من صافي أرباح العام السابق

٢٠- بنوك تسهيلات ائتمانية

- بتاريخ ٧ أبريل ٢٠٢٠ تم عقد اتفاق بين كلا من شركة فوري لтехнологيا المعلومات وأحد البنوك المحلية وذلك لمنح الشركة تسهيل ائتماني بحد أقصى ٨٠ مليون جنيه بمعدل عائد بسعر السوق ، يستخدم التسهيل الائتماني في سداد الدفعات المقدمة للمغتربين (شركات الاتصالات) ، تبدأ مدة التسهيل الائتماني من ٧ أبريل ٢٠٢٠ حتى ٢٨ فبراير ٢٠٢١ وقد بلغ الرصيد ٧٩٩٨٣٥٥٢ جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٣١ ديسمبر ٢٠١٩ : لاشيء).

- بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٢٠ تم عقد اتفاق بين كلا من شركة فوري لтехнологيا المعلومات وأحد البنوك المحلية وذلك لمنح الشركة تسهيل ائتماني بحد أقصى ١٠٠ مليون جنيه بمعدل عائد بسعر السوق ، مدة التسهيل الائتماني عام تبدأ من ١٥ يونيو ٢٠٢٠ ، وقد بلغ الرصيد ٩٤ مليون جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (٣١ ديسمبر ٢٠١٩ : لاشيء).

- بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠٢٠ تم عقد اتفاق بين كلا من شركة فوري لтехнологيا المعلومات وأحد البنوك المحلية وذلك لمنح الشركة تسهيل ائتماني بحد أقصى ٥٠ مليون جنيه بمعدل عائد بسعر السوق ، وقد بلغ الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٤٩ مليون جنيه مصرى (٣١ ديسمبر ٢٠١٩ : لاشيء).

٢١- المخصصات

الرصيد في ٢٠٢٠ ديسمبر ٣١	المكون خلال العام	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
٢٠٥٠٢١٤٢	٢٠٤٠٠٠٠	١٨٤٦٢١٤٢
<hr/>	<hr/>	<hr/>
٢٠٥٠٢١٤٢	٢٠٤٠٠٠٠	١٨٤٦٢١٤٢

٢٢- موردون وأوراق الدفع

٢٠١٩ ديسمبر ٣١	٢٠٢٠ ديسمبر ٣١	موردون أوراق دفع
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٤١٥٧٥٥٧	٢٧٠٤٦٥٨١	
٢٦٥٤٨٦٥	١٧٢٨٧٨١	
<hr/>	<hr/>	
١٦٨١٢٤٢٢	٢٨٧٧٥٣٦٢	

٢٣- المفوتيين

٢٠١٩ ديسمبر ٣١	٢٠٢٠ ديسمبر ٣١	المفوتيين أوراق دفع المفوتيين
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣٢٢١٤٨٨٥٦	٦٣٠١٨٧٣٦٧	
١١٥٢١٩١٩٥	١٤٠٠٦٦٠٥١	
<hr/>	<hr/>	
٤٣٧٣٦٨٠٥١	٧٧٠٢٥٣٤١٨	

شركة فوري لтехнологيا البنوك والمدفوعات الالكترونية - ش.م.م.
الإيصالات المتممة للقائم المالية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٤- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٩</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٨٦٦٦٧٥٥	٢٤٠٥٩١٧٧	مصروفات مستحقة
٢٢٦٣٥٢٦١	٣٣٨٠٦٣١١	عمولات مستحقة
٢٦٣١٨٢٤٩	٣٣١٠٣٠٠	مصلحة الضرائب
٢٦٦٢٠٠٩	٢٧٧٦٧٤٩	إيرادات موجله
١٩٠٤٨٨٦	٢٥٢٨٩١٧	المساهمه التكافلية لنظام التأمين الصحي الشامل
٦٦٥٣١٣٨	٧٩٥٥١٧٧	معاملات تحت التسوية
٤٥٤٩٦٣٥	٤٣٢٣٨٢٣	أرصدة دائنة أخرى
٨٤٣٨٩٩٣٣	١٠٨٥٥٣١٥٤	

٥- المستحق إلى أطراف ثالثة علاقة

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٩</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠</u>	<u>طبيعة التعامل</u>	<u>طبيعة العلاقة</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>		
٥٩٠٨٤٦٩٥	٥٧٣٨١٠٠٢	حساب جاري	شركة تابعة
٣٥٢٧٣٢٥٨	٣٦٨٥٤٦٩٥	حساب جاري	شركة تابعة
٩٤٣٥٧٩٥٣	٩٤٢٣٥٦٩٧		

٦- الالتزامات العرضية

- تتمثل الالتزامات العرضية في ما يلى.

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٩</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٤٨٥٦٠٤٦٢٥	٨٢٦٧٤٤٦٢٥	خطابات ضمان بالجنيه المصري
٤٨٥٦٠٤٦٢٥	٨٢٦٧٤٤٦٢٥	

- بلغت إجمالي تسهيلات خطابات الضمان ٩١١,٥ مليون جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ في تاريخ القائم المالية المستقلة مستخدم منها ٨٢٦ مليون جنيه مصرى من البنك في صورة خطابات ضمان.

٧- إيرادات النشاط

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٩</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٦٤٨٧٣١٣٦٨	٨٤٠٨٤٣٩٤٨	إيراد خدمات المعاملات - رسوم التحصيل
٤٤٣٠٦٨٦٤	٦٥٥٢٢٧١٨	إيرادات النشاط الأخرى
٦٩٣٠٣٨٢٣٢	٩٠٦٣٦٧٦٦٦	

بلغت إجمالي المعاملات مع المفترضين عن العمليات التي تمت بواسطة فوري سواء عمليات دفع فواتير أو عمليات شحن الموبايل عن طريق القنوات المتعددة مثل (نقاط البيع الخاصة بفوري) وأجهزة التليفون المحمول ومنفذ هيئة البريد المصري وماكينات الصرف الآلي والإنترنت الخاصة بالبنك كما يلى:

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٩</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٥٣٤٠٠١٦٠٤٧٩	٨١٠٣٧٣٩٣٣٠٩	إجمالي قيمة المعاملات
٥٣٤٠٠١٦٠٤٧٩	٨١٠٣٧٣٩٣٣٠٩	

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - ش.م.م.
الإيصالات المتصلة للقواعد المالية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٨- تكلفة النشاط

<u>٢٠١٩ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢٠ ديسمبر ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢١٠ ١٣٩ ٥٤٨	٢٦٢ ١٣٩ ٥٤٨	عمولة تجار التجزئة
١٤ ٩٩٣ ٨١٨	١٦ ٣٤٨ ٧٣١	عمولة البنوك
٢٠ ٥٢٣ ٩٩٠	٣١ ٥٥٢ ٣١٠	إهلاك واستهلاك
٦١ ٩٨٧ ٠٧٧	٧٩ ٢٧٦ ٢٠٣	تكلفة تحصيل النقدية
٧٥٢٥ ٨٥٧	٥ ٩٢٩ ٣٥٥	أخرى
٣١٥ ١٧٠ ٢٩٠	٣٩٦ ٢٤٦ ١٤٧	

٢٩- مصروفات تعويضية

<u>٢٠١٩ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢٠ ديسمبر ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٧ ٧٧٨ ٦٧٨	٧ ٦٨١ ٤٢٩	فوائد مدينة
٥ ٥٣٠ ٤١٩	٧ ٩٧٦ ١٥٧	مصروفات بنكية - خطابات ضمان
١٣ ٣٠٩ ٠٩٧	١٥ ٦٥٧ ٥٨٦	

٣٠- إهلاك واستهلاك

تم تبويب الأهلاك والاستهلاك كما يلي:-

<u>٢٠١٩ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢٠ ديسمبر ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٠ ٥٢٣ ٩٩٠	٣١ ٥٥٢ ٣١٠	تكلفة النشاط
٤٦ ٤٨٧ ٢٨٠	٥٨ ٦٣١ ١٦٠	مصروفات إدارية وعمومية
٦٧ ٠١١ ٢٧٠	٩٠ ١٨٣ ٤٧٠	

٣١- فوائد دائنة

<u>٢٠١٩ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢٠ ديسمبر ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٢ ٠٠١ ٨٣٤	٤ ٩٥٠ ٠٣٦	فوائد دائنة من حسابات جارية
٢٦ ٣٢٤ ٥٦٧	٥٥ ١٦٢ ٨٤٣	فوائد دائنة من اذون الخزانة
١ ٧٠٦ ١٠١	٦١٦ ٥٠٣	فوائد دائنة من ودائع بنكية
٣ ٤٤١ ٣٠٦	١٦ ٧١٧ ٠١٩	فوائد دائنة من قروض لطرف ذو علاقة
٥٣ ٤٧٣ ٨٠٨	٧٧ ٤٤٥ ٩٥١	

٣٢- أهم المعاملات مع الأطراف ذات الصلة

تم الأنصاص عن أرصدة المستحقة من وإلى الأطراف ذات العلاقة ضمن الأيضاح رقم (١٤) و (٢٥) والذي يضمن أيضاً طبيعة العلاقة مع كل شركة وكذا طبيعة الحساب

هذا وتتمثل المعاملات التي تمت خلال السنة المالية على الحسابات ذات الطبيعة الجارية في المصروفات المسددة بالنيابة عن الشركة أو مقامت الشركة بسداده بالنيابة عن تلك الأطراف بالإضافة إلى تحويل الأرصدة بين تلك الأطراف (إن وجدت). وهذه المعاملات المدرجة ضمن الحسابات الجارية - والتي تعتبر في جوهرها تحويلات من وإلى الشركة - في طبيعتها قصيرة الأجل، وفيما يلي أهم المعاملات خلال العام:

شركة فوري لтехнологيا البنوك والمدفوعات الالكترونية - ش.م.م.
الإيضاحات المتممة للقروان المالية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

<u>٢٠٢٠ ٣١ ديسمبر</u>	<u>٢٠١٩ ٣١ ديسمبر</u>	<u>طبيعة التعامل</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>		
(٢٠١٨٤٢٥١٠)	(٣٠٣٧٢٩٣٣٨)	تحصيل ايرادات بالأنابه عن طرف ذو علاقه	شركة فوري دهب للخدمات الالكترونية
١١١٠٢١٥٩١	١٦٧١٦٦٠٣٢	تكاليف تأدية خدمات دفع الالكترونية	
٣٠٢٨٤٣٦٣	٥٢٠٧١١٩٧	ايراد تأدية خدمات دفع الالكترونية	
٦٧٤٣٧٦١	٢٦٢٧١٦٠٥	ايرادات توزيعات ارباح	
(٣٦٦٨٤٨١٤)	(٥٣٠٨٥١٩٥)	قيمة شراء برامج من طرف ذو علاقه	شركة فوري لأنظمة المتكاملة
(٦١١٠١٨٨١)	(١١٩٢٩٧٥٦)	قيمة شراء ماكينات نقاط بيع	
٧٥٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠	زيادة رأس المال	شركة فوري للتمويل متاهي الصغر
--	١٩٠١٩٠٥٣١	قروض الي طرف ذو علاقه	
--	١٢٨٧٩١١٤	ايرادات فوائد دائنه	
(٢٩١٦٤٠٥٢)	(٤٩٧٣٥٦٧٧)	تحصيلات ايرادات بالأنابه عن طرف ذو علاقه	شركة فوري بلس لخدمات البنوك
٣٥٣١٢٥٥	٣٨٣٧٩٠٥	ايرادات فوائد دائنه	
(٢٣٦٥٩٢٠)	(٢٠٠٦٤٠٠)	مصاروفات مدفوعة بالإنابة عن الشركه	
٢٧٨١٦٥٧٩	١٠٠٠٠٠٠	قروض الي طرف ذو علاقه	

٣٣- الضريبة الموجلة

فيما يلى أرصدة الأصول (الالتزامات) الضريبية الموجلة المحاسبة وفقاً لقانون الضريبة على الدخل:

<u>الرصيد في</u>	<u>المحمل على قائمة الارباح او</u>	<u>الرصيد في</u>	
<u>٢٠٢٠ ٣١ ديسمبر</u>	<u>الخسائر</u>	<u>٢٠٢٠ ١ يناير</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
(٦٠٨٩٤٤٩)	(٢٠٩١٢٦٢)	(٣٩٩٨١٨٧)	فرق الأهلاكات والاسهلاكات
(٤٠٨٥١٩٢)	--	(٤٠٨٥١٩٢)	أثر التطبيق الأولى لمعايير ٤٩ عقود التأجير (ايضاح ٤١)
(١٠١٧٤٦٤١)	(٢٠٩١٢٦٢)	(٨٠٨٣٣٧٩)	

شركة فوري لтехнологيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - ش.م.م.

الإيضاحات المتممة للقائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٤- التكاليف والمصروفات طبقاً لطبيعة المصروف

<u>٢٠١٩ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢٠ ديسمبر ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٢٥٣٩٧٦٨	٢٧٩٤٨٨٢٧٩	عمولات التجار و البنوك
٧٦١٩٤٥٥	٥٩٢٩٣٥٦	تكلفة أخرى
٣٧٠٤٥٥٦٧	٧١٥٨٩٤١٩	عمولات بيع و تسويق
٦٧٠١١٢٦٨	٩٠١٨٣٤٧٠	إهلاك واستهلاك
٦١٩٨٧٠٧٧	٧٩٢٧٦٢٠٣	تكلفة تحصيل النقيدية
٨١٠٣٧٧٠٦	١١٤١٦٨٠٤٥	اجور وما في حكمها
١٠٩١٨٤٤٨	١٠٠٩٤٤٥٨	تأمينات اجتماعية
٣٦٨٨٦٣٩٧	٣٦٩٥٠٠١٤	تعهيد و دعم فني واتصالات و مراكز خدمات
١٣٦٤٠١٢	١٨٦٦٧١٠	إيجارات
٢٢٢٢٨٠١٨	٢٩٥٠٦٧٣٤	مصروفات بيعية و تسويقية
٥٥٣٠٤١٨	٧٩٧٦١٥٧	مصروفات بنكية
٧٧٧٨٦٧٨	٧٦٨١٤٢٩	فواتن مدينة
٨٠٦٧٣٠٨	٩١٤٧٦١٩	مصروفات تأمين
٦٦٠٩٧٨١	٤٦٩٢٩٣٦	مصروفات مقر
٢٣٧٦٣٧٨	٢٨١١٤٨١	مصروفات تدريب و موارد بشرية
١٧٣٣١٩٩	٤١٥٦١٩٩	اعباب مهنية
٣٤٣٧٥١٧٧	٤٠٨٧٨٠٠٨٣	مصروفات ادارية أخرى
٦١٧٧٠٨٦٥٥	٧٩٦٣٩٦٥٩٢	
٢١٥١٧٠٢٩٠	٣٩٦٢٤٦١٤٧	تكلفة النشاط
١٦٦١٨٥٧٦٦	١٩١٩٦١١٠١	مصروفات ادارية و عمومية
١٢٣٠٤٣٥٤٢	١٩٢٥٣١٧٥٨	مصروفات بيع و تسويق
١٣٣٠٩٠٩٧	١٥٦٥٧٥٨٦	مصروفات تمويلية
٦١٧٧٠٨٦٥٥	٧٩٦٣٩٦٥٩٢	

٥- نصيب السهم في الأرباح

يحسب نصيب السهم في الأرباح بقسمة صافي الأرباح على المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال العام.

<u>٢٠١٩ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢٠ ديسمبر ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
<u>المعدل**</u>		
١٠٦٦٨٤٦٦٦	١٨٦٥٩٤٥٩٤	صافي أرباح العام
(٩٦٠٠٠٠)	(١٥٧٠٠٠٠)	يخصم:
٩٧٠٨٤٦٦٦	١٧٠٨٩٤٥٩٤	توزيع أرباح عاملين*
٧٠٧٣٠٤١٢٠	٧٠٧٣٠٤١٢٠	صافي الأرباح بعد التوزيع
٠,١٤	٠,٢٤	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
		نصيب السهم في الأرباح

*لا غرض حساب نصيب السهم في ارباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ تم خصم توزيعات الارباح المقترحة للعاملين طبقاً لقرار الادارة والذي سوف يعرض على الجمعية العامة لمساهمي الشركة لاعتمادها.

** تم تعديل ربحية السهم لسنة المقارنة بمبلغ توزيعات الارباح للعاملين عن ذلك العام.

٣٦- الموقف القانوني

خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩ قامت إحدى الشركات برفع دعوى قضائية ضد الشركة نطالبها بأن تؤدي مبلغ ٣٠ مليون جنيه مصرى عن مستحقات العقد المبرم فى عام ٢٠١٥ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ بالإضافة إلى الفوائد القانونية المستحقة على هذه المبالغ وحيث أن الشركة لم تقم بأى تعاملات تخص هذا العقد سالف الذكر فإن رأى الشركة و المستشار القانوني الخارجى للشركة أن هذه الدعوة مرحلة الكسب لصالح شركة فوري لكتنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية وأنه لن يترتب على الشركة أى التزامات مالية بسبب هذه الدعوى.

٣٧- الموقف الضريبي

تخصيص أرباح الشركة للضريبة على أرباح الأشخاص الإعتبارية طبقاً لاحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وتعديلاته.

ضرائب شركات الأموال

تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي المعد طبقاً لاحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٢

تم فحص دفاتر الشركة عن السنوات المذكورة وتم سداد الفروق الضريبية.

السنوات من ٢٠١٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

تم أخطار الشركة بطلب فحص تقديرى عن السنوات المذكورة وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية وجاري فحص دفاتر الشركة على أساس فعلى.

السنوات من ٢٠١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

تم أخطار الشركة بطلب فحص تقديرى عن السنوات المذكورة وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية وجاري فحص دفاتر الشركة على أساس فعلى.

السنوات من ٢٠١٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

لم يتم بعد فحص دفاتر وسجلات الشركة من قبل مصلحة الضرائب عن السنوات المذكورة ولم تتسلم الشركة أى مطالبات ضريبية أو أخطار بطلب فحص تلك السنوات.

ضرائب على الأجرور والمرتبات

السنوات من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تم فحص دفاتر الشركة عن الفترة المذكورة وتم سداد الفروق الضريبية.

السنوات من ٢٠١٧ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

لم يتم بعد فحص دفاتر وسجلات الشركة من قبل مصلحة الضرائب عن السنوات المذكورة ولم تتسلم الشركة أى مطالبات ضريبية أو أخطار بطلب فحص تلك السنوات.

ضريبة الدعم

السنوات من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

تم فحص دفاتر الشركة عن السنوات المذكورة وتم سداد الفروق الضريبية.

السنوات من ٢٠١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

لم يتم بعد فحص دفاتر وسجلات الشركة من قبل مصلحة الضرائب عن السنوات المذكورة ولم تتسلم الشركة أى مطالبات ضريبية أو أخطار بطلب فحص تلك السنوات.

ضريبة المبيعات / القيمة المضافة

السنوات من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

تم فحص دفاتر الشركة عن السنوات المذكورة وتم سداد الفروق الضريبية.

السنوات من ٢٠١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

جارى فحص تلك سنوات ولم تتسلم الشركة أى مطالبات فيما يتعلق بنتائج هذا الفحص.

السنوات من ٢٠١٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

لم يتم بعد فحص دفاتر وسجلات الشركة من قبل مصلحة الضرائب عن السنوات المذكورة ولم تتسلم الشركة أى مطالبات ضريبية أو أخطار بطلب فحص تلك السنوات.

شركة فوري لтехнологيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - ش.م.م.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ضريبة الخصم والتحصيل

لم يتم بعد فحص دفاتر وسجلات الشركة من قبل مصلحة الضرائب عن السنوات منذ تاريخ التأسيس وحتى تاريخ القوائم المالية ولم تتسلم الشركة أى مطالبات ضريبية أو خطاب بطلب فحص تلك السنوات.

٣٨ - الأدوات المالية

فيما يلى تصنیف الأدوات المالية :

٢٠١٩ ديسمبر ٣١ جنية مصرى	٢٠٢٠ ديسمبر ٣١ جنية مصرى	الأصول المالية
٤٢٨٠٤٥٢٠٥	٦١٦٩٨٥٣٠٧	النقدية بالبنوك
٣٩١٥١٥٢٣٧	٦٩٢٢١٠٨٧٦	قروض وديونيات
٢١٦٢٨٢٥٧٢	٥٥١٧٤٩٢٤٥	أصول مالية متاحة للبيع
٨٦٣٦٢٢٢٠٧	١٦٠١٨٤٧٣٦٢	الالتزامات المالية
		التزامات مالية بالتكلفة المستهلكة

ادارة مخاطر رأس المال

إن هدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال هو الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال مما يؤدى إلى تخفيض تكاليف رأس المال.

ويتمثل هيكل تمويل الشركة في رأس المال المدفوع من المساهمين مضافةً إليه الأرباح المرحلية، كما تقوم الشركة بمراقبة هيكل رأس المال بصفة دورية و تأخذ الشركة في الاعتبار تكلفة رأس المال والمخاطر المرتبطة بكل فئة.

عناصر المخاطر المالية

تقوم الشركة بإدارة وتقدير المخاطر المالية المرتبطة بنشاط الشركة من خلال تحليل أثر تلك المخاطر ووسائل مواجهتها وتتضمن المخاطر المالية مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

تقوم الشركة بمراقبة السوق المالية وذلك بهدف التحكم في المخاطر المالية المتعلقة بعمليات الشركة.

مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية والتي ينبع عنها خسارة مالية للشركة. يتم متابعة أصدقاء العملاء وأوراق القبض بصفة مستمرة ولا يوجد متاخرات ضمن تلك الارصاد، كما أن معظم إيرادات الشركة من الخدمات المدفوعة مسبقاً والمؤسسات المالية التي تتعامل مع الشركة هي فقط تلك التي تتمتع بجودة ائتمانية عالية. وتقوم الشركة بمتتابعة مستمرة للمدينين لتقليل مخاطر الائتمان للحد الأدنى. تقوم إدارة الشركة بتحصيل المبالغ مقدماً من التجار والذين يمثلون معظم معاملات الشركة، أيضاً يتم التعامل مع بنوك ذات تصنيف ائتماني عالي.

وتقوم الشركة بمراجعة ذلك الخط و تقوم بتقييم تقارير دورية للأداره العليا عن تلك المخاطر ووسائل مواجهة أثرها على القوائم المالية ويتمثل الحد الأقصى في خطر الائتمان فيما يلى:

٢٠١٩ ديسمبر ٣١ جنية مصرى	٢٠٢٠ ديسمبر ٣١ جنية مصرى	نقدية لدى البنوك
٤٢٨٠٤٥٢٠٥	٦١٦٩٨٥٣٠٧	أدون خزانه
٢١٦٢٨٢٥٧٢	٥٥١٧٤٩٢٤٥	عملاء وأوراق قبض
٢٢٥٣١٩١٦	٣٢٨٢٤٠٢٧	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٣٨٨٩٤١٨٠	٦٢٣٨١٤٤٩	مستحق من طرف ذو علاقة
١٢٦٦٤٥١٨١	١٢٤٢٥٥٢٣	قروض لأطراف ذو علاقة
٢٧٨١٦٥٧٩	٣٧٦٠٢٩١٢	دفعات مقدمة للمفوترين
٢٠٢٣٦٦٣٢٨	٣٨٥٤٢٦٨٩٠	
١٠٦٢٥٨١٩٦١	١٦٩٩٣٩٥٣٥٣	

شركة فوري لكتنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - ش.م.م.

الإيضاحات المتنمية للقواعد المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

مخاطر السيولة

تقع المسؤلية النهائية عن مخاطر السيولة على عاتق إدارة الشركة التي قامت بوضع إطار مناسب لإدارة مخاطر السيولة لمواجهة التزامات الشركة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل ومتطلبات إدارة السيولة. تقوم إدارة الشركة بمراقبة التدفقات النقدية المتوقعة والفعالية ومطابقة تواريخ استحقاق الأصول والتزامات المالية.

وفيما يلي المستحقات التعاقدية المتبقية للالتزامات المالية أخذًا في الاعتبار بأنه لا يوجد لدى الشركة التزامات مالية ذات عائد أو استحقاق أكثر من عام:

الإجمالي	أقل من سنة	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٦٦٧ ١٧٤ ٠١٢	١٦٦٧ ١٧٤ ٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٢٢٢ ٩٨٣ ٥٥٢	٢٢٢ ٩٨٣ ٥٥٢	الالتزامات بدون فائدة
<u>١٨٩٠ ١٥٧ ٥٦٤</u>	<u>١٨٩٠ ١٥٧ ٥٦٤</u>	الالتزامات فائدة
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٩١٧ ٦٨٨ ٤٠٦	٩١٧ ٦٨٨ ٤٠٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
<u>٩١٧ ٦٨٨ ٤٠٦</u>	<u>٩١٧ ٦٨٨ ٤٠٦</u>	الالتزامات بدون فائدة

مخاطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية. وتقوم الإدارة بمتابعة دورية لأرصدة العملات الأجنبية وأسعارها السارية في البنوك وخض الارصاد المكثفة من العملات الأجنبية حيث أن أغلب تلك الأصول والإلتزامات بالجنيه المصري فيما يعادل أرصدة البنوك بالعملات الأجنبية مما يساعد على تخفيض هذا الخطر إلى الحد الأدنى.

مخاطر أسعار الفائدة

تتعرض المجموعة لخطر أسعار الفائدة في حال حصول الشركة على تمويل من الغير بمعدل فائدة متغير، وتقوم المجموعة بإدارة خطر سعر الفائدة عن طريق الوصول للمزيج المناسب من مصادر التمويل وتقوم الشركة بمراجعة أسعار الفائدة الحالية مع أسعار الفائدة بالسوق ويعتبر هذا الخطر محدود حيث لم تحصل الشركة على أي تمويل خلال العام بمعدل فائدة متغير.

٣٩- أحداث هامة خلال العام

خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ تعرض العالم إلى انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-١٩) حيث اتسم ذلك الفيروس بانتشاره السريع في دول العالم، حتى أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ الصحية، في ٣٠ يناير ٢٠٢٠، وإعلان الفيروس وباء عالمي في ١١ مارس ٢٠٢٠، وقد كان لانتشار هذا الفيروس اثر سلبي على اقتصادات دول كثيرة انعكس على واقع اداء اسواق المال وحجم التجارة العالمية.

بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٢٠ تم تعليق حركة الطيران الدولي و بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٠ فرضت الحكومة المصرية حظر التجول و لمدة أسبوعين وتم تجديدها لاسeman اخران مما اثر بالسلب على الاقتصاد المصري بشكل عام.

في ٨ ابريل ٢٠٢٠ – أعلنت الحكومة المصرية رسميًا، بحظر انتقال أو تحرك المواطنين، بكل أنحاء الجمهورية، على جميع الطرق من الساعة الثامنة مساءً حتى الساعة السادسة صباحاً، ويُستثنى من تطبيق حكم المادة الأولى من هذا القرار، الخاصة بحظر التجول، خدمة مشغلي شبكة المعلومات الدولية وشبكات الاتصالات، وتطبيقات المشتريات الإلكترونية وبطاقات الصراف الآلي، وجميع خدمات توصيل المأكولات والمشروبات والمضانع للعملاء، سواء كان الطلب عن طريق التطبيقات الإلكترونية أو غيرها، والعاملين بأي من هذه الأنشطة المستثناء، مع الالتزام بجميع الاحتياطات الصحية الواجبة.

في ٢٣ يونيو ٢٠٢٠ أعلنت الحكومة المصرية رسميًا ، إلغاء حظر التجوال مع فرض إجراءات احترازية وإعادة فتح المطاعم والمقاهى اعتبارا من السبت الموافق ٢٧ يونيو ٢٠٢٠ بطاقة ٢٥٪ وغلق المحلات والمولات من التاسعة مساء بدلاً من السادسة وغلق المطاعم والمقاهى في العاشرة مساء واستمرار غلق الحدائق والمتنزهات والشواطئ واستمرار عمل وسائل النقل الجماعي حتى منتصف الليل وإعادة فتح المسارح والسينمات بطاقة ٢٥٪.

قامت الشركة بإجراء دراسة بغرض تقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بقدرة الشركة على تقديم خدمات السداد الإلكتروني من خلال قنوات السداد المتعددة التي تتبعها الشركة، الموارد البشرية، وذلك لضمان استمرار انشطة الشركة دون انقطاع أو توقف ، وكذلك قامت الشركة بتقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بنشاط التمويل متناهى الصغر وقد خلصت إدارة الشركة إلى أنه من الغير متوقع حدوث تأثير سلبي جوهري على أعمالها وأنشطتها، فقد شهد النصف الأول من العام المالي الحالي زيادة الطلب على خدمات السداد الإلكتروني وذلك في ضوء الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري لتشجيع استخدام وسائل السداد الإلكتروني المختلفة وقد انعكس ذلك على زيادة إيرادات الشركة في النصف الأول من هذا العام، وتقوم الادارة بمتابعة الاوضاع عن كثب وتقييم اثرها على انشطة الشركة بشكل مستمر تحسبا لآية تطورات قد ينتج عنها اثار سلبية لتلك الجائحة بما يمكن الشركة من تعديل الخطط اللازمة لمواجهة الآثار السلبية المحتملة ان وجدت.

كما قامت الشركة خلال العام المالي بتقديم تيسيرات لبعض المقترضين تمثلت في تأجيل سداد اقساط المديونيات القائمة في ضوء مبادرات الهيئة المشار إليها أعلاه ولم يكن لتلك الاجراءات المتعلقة بتأجيل السداد اثر جوهري على القوائم في نهاية هذا العام او في الفترة اللاحقة . وما زالت التغيرات المستمرة و المتضارعة المرتبطة بتلك الجائحة تفرض حالة من عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ بشكل دقيق نظرا لاستمرار التداعيات الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا.

وفي هذا الصدد قامت إدارة المجموعة بإجراء دراسة بغرض تقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بقدرة المجموعة على تقديم خدماتها من خلال منتجاتها المتعددة التي تتبعها واثرها على انشطة المجموعة كل ، الموارد البشرية، وذلك لضمان استمرار انشطة المجموعة دون انقطاع أو توقف وتتضمن الدراسة العناصر التالية:

- مخاطر الأضاحل في الاستثمارات.

- مخاطر التحصيل المتعلقة بالتمويل متناهى الصغر ، الأرصدة المدينة والأطراف ذوي العلاقة في تاريخ استحقاقها.

- مخاطر السيولة المتعلقة بسداد الألتزامات تجاه الدائنون ، المفوتين والتجار.

وقد خلصت إدارة الشركة إلى أنه من الغير متوقع حدوث تأثير سلبي جوهري على أعمالها وأنشطتها، وتقوم الادارة بمتابعة الاوضاع عن كثب وتقييم اثرها على انشطة الشركة بشكل مستمر تحسبا لآية تطورات قد ينتج عنها اثار سلبية لتلك الجائحة بما يمكن الشركة من تعديل الخطط اللازمة لمواجهة الآثار السلبية المحتملة ان وجدت.

- بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٢٠ قررت الجمعية العامة العادية توزيع مبلغ ٩,٦ مليون جنيه مصرى على العاملين وتوزيع أرباح بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصرى على المساهمين في صورة أسهم مجانية.

قرر مجلس الإدارة لشركة فوري لเทคโนโลยيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية ش.م.م المنعقد في ٣ نوفمبر ٢٠٢٠ الآتي:

- زيادة رأس مال الشركة المرخص به من ٥٠٠ مليون جنيه مصرى إلى مليار جنيه مصرى.

- زيادة رأس مال الشركة المصدر بأسهم مجانية تمول من الأرباح المرحلة لصالح قادمي المساهمين من مبلغ ٦٥٢٠٦٠ جنية مصرى (ثلاثمائة وثلاثة وخمسون مليون وستمائة واثنين وخمسون ألف وستون جنيه مصرى) موزع على عدد ١٢٠ سهم (سبعمائة وسبعين مليون وثلاثمائة وأربعة ألف ومائة وعشرون سهما) إلى مبلغ ٦٥٢٠٦٠ جنية مصرى (أربععمائة وثلاثة وخمسون مليون وستمائة واثنين وخمسون ألف وستون جنيه مصرى) موزع على عدد ١٢٠ سهم (سبعمائة وسبعين مليون وثلاثمائة وأربعة ألف ومائة وعشرون سهما) بزيادة قدرها مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنية مصرى (مائة مليون جنيه مصرى) مقسم على عدد ٢٠٠٠٠٠ سهم (مائة مليون سهم) بنسبة ٢٨٢٧٦، سهم مجاني لكل سهم أصلى وقيمة كل سهم ٥ جنية وهي تمثل القيمة الأساسية للسهم.
- زيادة رأس المال المصدر زيادة نقدية تسدد نقداً لصالح قادمي المساهمين من ٦٠ جنية مصرى (أربععمائة وثلاثة وخمسون مليون وستمائة واثنين وخمسون ألف وستون جنيه مصرى) موزع على عدد ١٢٠ سهم (سبعمائة وسبعين مليون وثلاثمائة وأربعة ألف ومائة وعشرون سهما) إلى ٦٥٢٠٦٠ جنية مصرى (ثمانمائة وثلاثة وخمسون مليون وستمائة واثنين وخمسون ألف جنيه مصرى) موزع على عدد ١٢٠ سهم (مليار وسبعمائة وسبعين مليون وثلاثمائة وأربعة ألف ومائة وعشرون سهما) بزيادة قدرها مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنية مصرى (أربععمائة مليون جنيه مصرى) مقسم على عدد ٨٠٠٠٠٠ سهم (ثمانمائة مليون سهم) قيمة كل سهم ٥ جنية وهي تمثل القيمة الأساسية للسهم واقتراح تداول حقوق الأولوية في الاكتتاب منفصل عن السهم الأصلي، على أن يتم سداد قيمة الزيادة في رأس مال الشركة المصدر نقداً كل بحسب نسبة مساهمته في رأس مال الشركة.
- على الألا يتم البدء في إجراءات الزيادة النقدية إلا بعد الانتهاء من إجراءات الزيادة المجانية.

٤- احداث لاحقة لتاريخ القوائم المالية

- بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٢١ قرر مجلس ادارة الشركة تقويض الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة الفاوض مع بعض مساهمي شركة فوري بلس لخدمات البنوك شركة مساهمة مصرية - على الاستحواذ على كامل اسهمهم في شركة فوري بلس لخدمات البنوك
- بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢١ قرر مجلس ادارة الشركة الموافقة على الاكتتاب في كامل زيادة راس المال في شركة فوري بلس لخدمات البنوك -شركة مساهمة مصرية - بحد أقصى ٣٥ مليون جنيه مصرى وتقويض الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة في اتخاذ كافة الاجراءات الازمة لذلك وسوف تصبح حصة الشركة في شركة فوري بلس لخدمات البنوك - شركة مساهمة مصرية نسبة ٦٠٪.
- بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٢١ وافقت الجمعية العامة للشركة على تطبيق نظام الاثابة والتحفيز للعاملين والمديرين واعضاء مجلس الادارة التنفيذيين بالشركة من خلال الوعد بتخصيص اسهم و / او منح اسهم مجانية و تقويض رئيس مجلس الادارة و / او الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة في اتخاذ كافة الاجراءات الازمة لذلك.

٤٠- أثر التطبيق الأولى لمعيار ٤٩ عقود التأجير

تم تعديل أرقام بعض الأرصدة الافتتاحية بالقوائم المالية في ١ يناير ٢٠١٩ لتعكس أثر التطبيق الأولى لمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير على العقود الخاصة لأحكام قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والتي تم معالجتها سابقاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٩) فقط.

وفما يلى ملخصاً لتأثير ذلك على القوائم المالية السابقة إصدارها عن الأرصدة الافتتاحية في ١ يناير ٢٠١٩:

أثر التسوية	قبل التعديل		جنية مصرى
	٢٠١٩ ١ يناير	بعد التعديل ٢٠١٩ ١ يناير	
٦٤٩٥٧٨٣٩	١٧٩٣٤٨٧٩٧	١١٤٣٩٠٩٥٨	قائمة المركز المالي الأصول الثابتة (بالصافي)
(٢١٠١٤٣٩٦)	--	٢١٠١٤٣٩٦	إيجار مدفوع مقدم - تأجير تمويلي
(١٤٤٦٣٨٤٥)	٦٨٦١٩٢٥١	٥٤١٥٥٤٠٦	الأرباح المحجزة
(٢٥٣٩٤٤٠٦)	٢٥٣٩٤٤٠٦	--	التزامات - تأجير تمويلي
(٤٠٨٥١٩٢)	٥٧٨٠٩١٦	١٦٩٥٧٢٤	التزامات ضريبية مؤجلة

٤- الحوافز المرتبطة بمبادرة البنك المركزي المصري

ابراز الحوافز المرتبطة بنشر وتركيب نقاط بيع تحت مبادرة البنك المركزي المصري خلال العام المالي قامت الشركة في الدخول بالتفاقيات مع بعض البنوك المصرية بهدف التعاون في شراء ونشر وادارة نقاط البيع تحت مبادرة البنك المركزي المصري لتشطيط قبول السداد الإلكتروني الصادرة خلال مايو ٢٠٢٠، حيث تضمنت المبادرة المشار إليها بصرف حافز عن كل نقطة بيع اليكترونية يتم تركيبها تبعاً لنوع الماكينة وموقعها الجغرافي.
وقد بلغ إجمالي الحافز المدرج بقائمة الأرباح أو الخسائر والذي حصلت عليه الشركة مقابل نشر وتركيب نقاط بيع في إطار تلك المبادرة مبلغ ٤٩٢ ٩٨٩ جنية مصرى في حين بلغت تكلفة شراء تلك النقاط مبلغ ٣٥٣٥٧٢٦٠ جنية مصرى

